

مجلة العلوم الإسلامية الدولية

INTERNATIONAL
ISLAMIC SCIENCES JOURNAL



eISSN: 2600-7096

AN ACADEMIC QUARTERLY PEER-REVIEWED JOURNAL

مجلة علمية محكمة ، ربع سنوية

Vol :10 Issue :SI1 Year : 2026

المجلد: 10 العدد: الخاص 1 السنة: 2026

في هذا العدد:

- النموذج المعياري لآية ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (فُصِّلَتْ: ٣٤) وتطبيقاته في نزاهة القرار التأديبي في اللجان الإدارية
نجم عبد الودود نعمة الجزائري
- الأبعاد الإيمانية والتربوية والنفسية لمعرفة الله تعالى من خلال النعم الإلهية الممهدة لوجود الإنسان: دراسة موضوعية
موزه سلطان عدیل الجابري، عبد العالي باي زكوب، يوسف محمد عبده محمد
- الدخيل بالرواية عند الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره لسورة البقرة: دراسة تحليلية نقدية
الزهران، المتولي علي الشحات
- دلالة المصطلحات النقدية على ردّ القراءات عند أئمة القراءات المتقدمين: دراسة تحليلية مقارنة
أميمة بنت عبد الرحمن عبد القادر حلي
- منهج التعامل مع الآيات الكونية في القرآن الكريم: دراسة تأصيلية تطبيقية
فرح فاضلة، السيد سيد أحمد محمد نجم
- بعض تعقبات ابن حجر والبقاعي على الحافظ العراقي في كتابيه التقييد والإيضاح وشرح التبصرة والتذكرة المتعلقة بالحكم على الحديث (التصحيح والتضعيف) جمعا ودراسة
محمد كبير لول غربا، مهدي عبدالعزيز
- الأحاديث الحسان في صحيح ابن حبان من بداية "ذكر الاباحة للنساء أن يخرجن الى الصحاري للبراز إلى آخر قوله ذكر ما يستحب للمرء أن يسأل الله جل وعلا المغفرة": دراسة تحليلية
محمد الدين مجدلاوي، مهدي عبدالعزيز
- منهج الفاروق في التعامل مع الطاعون: دراسة تحليلية
جواد أحمد أحمد القاضي، إبراهيم محمد البيومي
- الانحرافات العقدية في الفرضيات الفيزيائية والكونية : دعوى تأثير القمر أمودجا
أحمد ماهر مجدي مهاني
- نازلة الأوراق النقدية في فقه الشيخ عبدالرحمن السعدي: دراسة في اجتهاده ومنهجه
فهد بن عبداللطيف بن فهد الصبيفر، خالد حمدي عبدالكريم
- المصلحة المغمورة والمفسدة التابعة وأثرهما في بناء الحكم الشرعي عند الأصوليين: دراسة تأصيلية تطبيقية
السالك فال المين سيد أحمد النكه
- المصطلحات الأصولية المتعلقة بالحكم التكليفي في بابي الواجب والمندوب عند الإمام القرافي من خلال كتابه أنوار البروق في أنوار الفروق
ذكوري جيكي، عبد الرحمن عبد الحميد محمد حسنين
- القواعد الأصولية عند الإمام أبي يعلى الخبلي رحمه الله (ت 458 هـ) وتطبيقاتها في الفروع الفقهية: دراسة تحليلية مقارنة (حروف المعاني نموذجاً)
سيد محمد صالح حسيني قتالي، حساني محمد نور
- العنف الأسري بين الفقه الإسلامي والقانون الاسترالي: دراسة فقهية مقارنة
منى باركن، علي العايدوي
- القيم الخلقية اللازمة تضمينها في كتب التربية الإسلامية لطلبة المرحلة الإعدادية بدولة قطر: إطار نظري وبناء قائمة معيارية
جنودي محمد علي البطر، أمل محمود
- اكتساب الجنس اللغوي لدى متعلمي العربية لغة ثانية من الناطقين باليوربا: دراسة تطبيقية
شيت اجاني اوغورارو، ماجد الحمد

eISSN 2600-7096



تصدرها
PUBLISHED BY

كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية
FACULTY OF ISLAMIC SCIENCES
AL-MADINAH INTERNATIONAL UNIVERSITY

DOI: <https://doi.org/10.63226/iisj.v10si1.6123>

دلالة المصطلحات النقدية على ردّ القراءات عند أئمة القراءات المتقدمين: دراسة تحليلية مقارنة [The significance of critical terms on the refutation of readings according to the ancient imams of readings: Comparative analytical study]

Omairah Abdulrahman Halabi ¹

¹ Associate Professor, Department of Da'wah and Islamic Culture, AlLith University College, Umm
AlQura University.

* Corresponding Author: oahalabi@uqu.edu.sa

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة دلالة المصطلحات النقدية على ردّ القراءات عند أئمة القراءات المتقدمين، والكشف عن دلالاتها الاصطلاحية، وبيان مدى دلالتها على ردّ القراءات، والفروق المنهجية بينها، وأثرها في بناء المنهج النقدي لدى أئمة هذا العلم، وتتمثل مشكلة البحث في الحاجة إلى دراسة مستقلة تجمع المصطلحات النقدية التي استعملها أئمة القراءات في ردّ بعض القراءات والروايات، وتستقرئ مواضع استعمالها في المصادر الأصلية، مع الكشف عن دلالاتها وبيان الفروق بينها، وأثر السياق العلمي في تحديد المراد منها. واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي باستقراء المصطلحات النقدية المتعلقة برّد القراءات في عدد من المصادر الأصلية، ومن أبرزها: السبعة في القراءات لابن مجاهد، والتيسير في القراءات السبع وجامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، والكامل في القراءات الخمسين للذهلي، والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، والكنز في القراءات العشر للواسطي، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري، كما اعتمد البحث المنهج التحليلي في دراسة دلالات هذه المصطلحات وسياقات استعمالها، والمنهج المقارن في بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين الأئمة في توظيفها، والمنهج الوصفي في تصنيفها وترتيبها. ويتناول البحث مفهوم المصطلحات النقدية المتعلقة برّد القراءات، ونشأتها وتطورها، ثم يستقرئ أبرز الألفاظ والمصطلحات التي عبّر بها أئمة القراءات عن ردّ القراءات، ويدرس دلالاتها الاصطلاحية وسياقاتها النقدية، ويكشف عن الفروق بينها من حيث قوة الدلالة على الرد ومحلّ النقد وسببه. كما يتناول المعايير التي استند إليها الأئمة في ردّ القراءات، ومدى ارتباط استعمال المصطلح بنوع المآخذ النقدي، سواء أكان متعلقًا بالنقل والرواية، أم بالأداء، أم بالعربية، أم بالرسم، مع بيان أثر ذلك في تحديد دلالة المصطلح. ويبرز البحث من خلال ذلك دقة المصطلح النقدي عند أئمة القراءات المتقدمين، وتنوع العبارات التي استعملوها في ردّ القراءات، واختلاف دلالاتها باختلاف السياقات والمآخذ النقدية، بما يكشف عن منهج نقدي منضبط في الحكم على القراءات وردّ ما لم يثبت عندهم، ويسهم في إبراز جانب من الأسس الاصطلاحية والمنهجية التي قام عليها النقد في علم القراءات.

الكلمات المفتاحية: علم القراءات، المصطلحات النقدية، ردّ القراءات، أئمة القراءات، الدراسات المنهجية.

ABSTRACT

. This research aims to study the significance of the critical terminology on the recitation of recitations among the ancient imams of recitations, and to reveal its terminological connotations, and to show the extent of its significance for the recitation of recitation, and the methodological differences between them, and its impact on building the critical approach among the imams of this science. The problem of the research is represented by the need for an independent study that collects the critical terms that the imams of recitations used in rebutting some recitations and narrations, and extrapolates the places of their use in the authentic sources, while revealing their meanings. Explaining the differences between them, and the impact of the scientific context in determining what is meant by them. The research relied on the inductive approach by extrapolating the critical terms related to the refutation of readings in a number of authentic sources, the most prominent of which are: The Seven in the Readings by Ibn Mujahid, Al-Taysir in the Seven Readings, Jami' Al-Bayan in the Seven Readings by Abu Amr Al-Dani, Al-Kamil in the Fifty Readings by Al-Hudhali, Al-Iqna' in the Seven Readings by Ibn Al-Badhish, Al-Kanz in the Ten Readings by Al-Wasiti, and Al-Nashr in the Ten Readings by Ibn Al-Jazari. The research also adopted the analytical method in studying the connotations of these terms and the contexts. Its use, the comparative approach in explaining the areas of agreement and differences between imams in its use, and the descriptive approach in its classification and arrangement. The research deals with the concept of critical terminology related to refutation of readings, its origin and development, then it extrapolates the most prominent words and terminology with which the imams of recitations expressed the refutation of reading, studies their terminological connotations and critical contexts, and reveals the differences between them in terms of the strength of their connotation of refutation and the subject and cause of criticism. It also addresses the criteria relied upon by imams in rejecting readings, and the extent to which the use of the term is related to the type of critical interpretation, whether it is related to transmission and narration, or to performance, or to Arabic, or to drawing, with an explanation of the impact of this in determining the meaning of the term. Through this, the research highlights the accuracy of the critical terminology among the advanced imams of recitations, the diversity of expressions they used in refuting recitations, and the difference in their connotations depending on the contexts and critical approaches, which reveals a disciplined critical approach in judging recitations and rejecting what was not proven by them, and contributes to highlighting an aspect of the terminological and methodological foundations on which criticism in the science of recitations is based

Keyword: *Science of Readings, Critical Terminology, Response to Readings, Imams of Readings, Methodological Studies.*

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن علم القراءات من أجل العلوم الشرعية وأشرفها؛ لاتصاله المباشر بكتاب الله تعالى، ولما اختص به من عناية دقيقة بنقل وجوه الأداء القرآني، وتمييز الروايات والأوجه، ونقد ما يروى في هذا الباب، ووضع الضوابط والمعايير التي اعتمد عليها أئمة القراءات في تقويم الروايات والأوجه والحكم عليها.

وقد أسهم أئمة القراءات المتقدمون في بناء منهج نقدي دقيق، ظهر من خلال عباراتهم ومصطلحاتهم التي استعملوها في نقد القراءات وردّ بعض الروايات والأوجه، ومن ذلك ألفاظ: «لا تصح»، و«لا تجوز القراءة به»، و«لا يُقرأ به»، و«غلط»، و«وهم»، و«شاذ»، و«منكر»، و«ضعيف»، و«لا أصل له»، و«ليس بقراءة»، وغيرها من الألفاظ التي تكشف عن مواقف نقدية متعددة تجاه القراءات والروايات الواردة في كتب هذا العلم.

ولم تكن هذه المصطلحات مجرد عبارات وصفية، وإنما ارتبط استعمالها بسياقات علمية ومنهج نقدية، وتفاوتت دلالاتها بحسب مقاصد الأئمة، ومحلّ النقد، والسبب الذي بني عليه الحكم؛ مما يجعل دراسة هذه المصطلحات وسياقاتها ضرورة للكشف عن حقيقة المنهج الذي اتبعه أئمة القراءات في ردّ ما لم يثبت عندهم، أو ما رأوا عدم جواز القراءة به.

ومع كثرة ورود هذه المصطلحات في المصادر الأصلية للقراءات، وتنوع الألفاظ التي عبّر بها الأئمة عن ردّ القراءات، إلا أن دلالاتها النقدية والفروق المنهجية بينها لم تحظَ -في حدود اطلاع الباحثة- بدراسة مستقلة تستقرئها من مظاهرها، وتكشف عن دلالتها على ردّ القراءات، وتقارن بين استعمالاتها عند أئمة القراءات المتقدمين؛ مما دعا إلى تخصيص هذا البحث لدراسة هذه المصطلحات، والكشف عن دلالاتها النقدية، وتحليل سياقاتها، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف في توظيفها، ومدى دلالتها على ردّ القراءات.

ومن هنا جاء هذا البحث بعنوان:

«دلالة المصطلحات النقدية على ردّ القراءات عند أئمة القراءات المتقدمين: دراسة تحليلية مقارنة».

أهمية الموضوع: تتجلى أهمية هذا البحث فيما يأتي:

1. إبراز جانب من المنهج النقدي الذي اعتمده أئمة القراءات المتقدمون في ردّ القراءات والروايات.
2. الكشف عن المصطلحات النقدية التي استعملها أئمة القراءات في التعبير عن ردّ القراءات، واستقراء مواضع استعمالها في المصادر الأصلية.
3. بيان الدلالات الاصطلاحية للمصطلحات النقدية، والكشف عن الفروق الدقيقة بينها، ولا سيما المصطلحات المتقاربة في دلالاتها.

4. الكشف عن مدى دلالة كل مصطلح على ردّ القراءة، وعدم التسوية بين المصطلحات النقدية المختلفة في قوتها ودالاتها.

5. بيان الأسباب والمآخذ النقدية التي ارتبط بها استعمال هذه المصطلحات عند أئمة القراءات.

6. إبراز الفروق المنهجية بين أئمة القراءات المتقدمين في توظيف المصطلحات النقدية المتعلقة برّد القراءات.

7. الإسهام في تحرير المصطلح النقدي في علم القراءات، بما يعين على فهم عبارات الأئمة وتفسير أحكامهم على القراءات تفسيراً دقيقاً.

8. خدمة الدراسات المتخصصة في القراءات من خلال إبراز جانب من المنهج النقدي عند المتقدمين، والكشف عن دقة عباراتهم في الحكم على القراءات.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن إجمال أسباب اختيار الموضوع فيما يأتي:

1. أهمية المصطلحات النقدية في الكشف عن منهج أئمة القراءات في ردّ القراءات والروايات.
2. كثرة ورود الألفاظ النقدية في المصادر الأصيلة للقراءات، وتنوعها وتعدد سياقات استعمالها.
3. الحاجة إلى استقراء هذه المصطلحات وجمع شواهداها من كتب القراءات، بدل دراستها متفرقة في مواضع مختلفة.
4. وجود تقارب دلالي بين عدد من المصطلحات النقدية، مما يستدعي دراسة الفروق بينها وبيان دلالة كل منها في سياقه.
5. الحاجة إلى التحقق من مدى دلالة المصطلح النقدي على ردّ القراءة، وعدم حمل جميع الألفاظ النقدية على معنى واحد.
6. الرغبة في الكشف عن الأسس والمآخذ التي اعتمد عليها أئمة القراءات في ردّ بعض القراءات والروايات.
7. الإسهام في الدراسات المنهجية التي تعنى بتأصيل المصطلح النقدي في علم القراءات.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن أئمة القراءات المتقدمين استعملوا عدداً من المصطلحات النقدية في الحكم على بعض القراءات والروايات ورّدّها، وتنوعت ألفاظهم وتعددت سياقات استعمالها، إلا أن دلالات هذه

المصطلحات والفروق المنهجية بينها، ومدى دلالتها على ردّ القراءة، لم تحظَ - في حدود اطلاع الباحثة - بدراسة مستقلة تستقرئها من المصادر الأصيلة، وتحلل سياقاتها، وتقارن بين استعمالات الأئمة لها.

ومن ثم تتمثل المشكلة الرئيسة للبحث في السؤال الآتي:

ما دلالة المصطلحات النقدية التي استعملها أئمة القراءات المتقدمون في ردّ القراءات، وما الفروق المنهجية في توظيفها بينهم؟

أسئلة البحث:

يسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما المقصود بالمصطلحات النقدية المتعلقة برّد القراءات عند أئمة القراءات المتقدمين؟
2. ما أبرز المصطلحات النقدية التي استعملها أئمة القراءات المتقدمون في ردّ القراءات؟
3. ما الدلالات الاصطلاحية لهذه المصطلحات في سياقاتها المختلفة؟
4. ما الفروق الدلالية والمنهجية بين المصطلحات النقدية المتقاربة في التعبير عن ردّ القراءات؟
5. ما مدى دلالة كل مصطلح من هذه المصطلحات على ردّ القراءة؟
6. ما الأسباب والمآخذ النقدية التي استند إليها الأئمة في إطلاق هذه المصطلحات؟
7. ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين أئمة القراءات المتقدمين في استعمال المصطلحات النقدية المتعلقة برّد القراءات؟
8. ما أثر السياق في تحديد دلالة المصطلح النقدي على ردّ القراءة؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

1. تحديد مفهوم المصطلحات النقدية المتعلقة برّد القراءات عند أئمة القراءات المتقدمين.
2. استقراء المصطلحات النقدية التي استعملها الأئمة في ردّ القراءات، وجمع شواهدا من المصادر الأصيلة.
3. بيان الدلالات الاصطلاحية للمصطلحات النقدية وتحليل سياقات استعمالها.
4. الكشف عن الفروق الدلالية والمنهجية بين المصطلحات النقدية المتقاربة.

5. بيان مدى دلالة كل مصطلح على ردّ القراءة، وبيان ما يترتب على استعماله من حكم نقدي.
6. الكشف عن الأسباب والمآخذ التي بنى عليها أئمة القراءات أحكامهم النقدية المؤدية إلى ردّ بعض القراءات.
7. المقارنة بين مناهج أئمة القراءات المتقدمين في توظيف هذه المصطلحات.
8. إبراز دقة المنهج النقدي لدى أئمة القراءات المتقدمين في ردّ القراءات والروايات.

منهج البحث:

يعتمد البحث على مجموعة من المناهج العلمية التي تتناسب مع طبيعته، وهي:

1. المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء المصطلحات النقدية التي استعملها أئمة القراءات المتقدمون في ردّ القراءات والروايات، وتتبع مواضع ورودها في المصادر الأصيلة، وجمع شواهدا، وحصر السياقات التي استعملت فيها.

ومن أبرز المصادر التي يعتمد عليها البحث:

- السبعة في القراءات لابن مجاهد.
 - التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني.
 - جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني.
 - الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم الهذلي.
 - الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش.
 - الكنز في القراءات العشر لأبي محمد الواسطي.
 - النشر في القراءات العشر لابن الجزري.
2. المنهج التحليلي: وذلك بتحليل المصطلحات النقدية المستقراة، وبيان دلالاتها الاصطلاحية، وتحليل سياقات استعمالها، والكشف عن أسباب إطلاقها، ومدى دلالتها على ردّ القراءة.
 3. المنهج المقارن: وذلك بالموازنة بين استعمالات أئمة القراءات المتقدمين للمصطلحات النقدية، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم، والكشف عن الفروق في دلالاتها ووظائفها النقدية.
 4. المنهج الوصفي: وذلك في تصنيف المصطلحات النقدية وترتيبها بحسب دلالاتها، ووصف سياقات استعمالها، وبيان خصائصها النقدية.

الدراسات السابقة:

لم تقف الباحثة -في حدود اطلاعها- على دراسة مستقلة تناولت دلالة المصطلحات النقدية على ردّ القراءات عند أئمة القراءات المتقدمين تناولاً يجمع بين الاستقراء والتحليل والمقارنة، ويجعل المصطلحات النقدية محوراً للدراسة من حيث دلالتها على ردّ القراءة، والفروق بينها، وسياقات استعمالها، والمآخذ التي بنيت عليها أحكام الأئمة، وقد تناولت بعض الدراسات جوانب متفرقة من المصطلح في علم القراءات، أو بحثت في بعض ألفاظ الحكم على القراءات، أو درست قضايا الشذوذ والضعف ونقد الروايات في سياقات جزئية، إلا أن البحث الحالي يتميز عنها بمحاولة استقراء المصطلحات النقدية الدالة على ردّ القراءات، وتحليل دلالاتها في سياقاتها الأصلية، والمقارنة بين استعمالات أئمة القراءات المتقدمين لها، والكشف عن الفروق المنهجية بينها، ومن البحوث التي وقفت عليها:

1-الألفاظ التي استخدمها الإمام يحيى بن زيار الفراء (ت: 207هـ) في نقد القراءات القرآنية، قصي طلال عبد الله باوزير، دراسة منشورة في مجلة ...، 2025م، تناول مصطلحات علماء القراءة للقراءة المقبولة من خلال كتب القراءات في القرنين الهجريين الرابع والخامس، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، ط. 1، المؤتمر العالمي الأول للقراءات القرآنية في العالم الإسلامي، 1434هـ/2013م.

2-مصطلحات اللغويين في نقد القراءات القرآنية المتواترة في القرن الرابع الهجري: أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ) وأبو جعفر النحاس (ت: 338هـ) نموذجاً، قصي طلال عبد الله باوزير، مجلة RumeliDE لدراسات اللغة والأدب، العدد 45، أبريل 2025م، ص 186 وما بعدها، تناولت الدراسة المصطلحات التي استخدمها الزجاج والنحاس في نقد القراءات المتواترة، ومن ذلك: «غلط»، و«خطأ فاحش»، و«لحن لا يجوز»، و«شذوذ وخروج عن القياس».

3-قواعد نقد القراءات القرآنية، إبراهيم بن سعيد الدوسري، فيها فصلاً بعنوان «مصطلحات العلماء في نقد القراءات»، وقُسم إلى: مصطلحات ردّ القراءات، ومصطلحات تضعيف القراءات، ومصطلحات اختيار القراءات، ومصطلحات ترجيح القراءات.

4- مصطلحات علماء القراءة للقراءة المقبولة من خلال كتب القراءات في القرنين الهجريين الرابع والخامس، مساعد بن سليمان الطيار، وهي دراسة استقرأت مصطلحات العلماء الدالة على قبول القراءة من خلال 44 كتاباً من كتب القراءات والتوجيه، ومن نتائجها أن العلماء استعملوا ألفاظاً متعددة في القبول، ومن أبرزها الشهرة وتلقي العامة والخاصة بالقبول.

5-مصطلح «الانتحال» عند الداني في نقده للقراءات القرآنية، عثمان بندو، المجلة الجزائرية للدراسات الإسلامية، مج 2، ع 2، 2024م، ص 92-112، وهي دراسة متخصصة في مصطلح نقدي واحد عند أبي

عمرو الداني، وتبحث المسائل التي انتقدها الداني بهذا المصطلح، ومن شاركه في استعماله، ثم تحلل نتائج هذا النقد.

6- نقد القراءات القرآنية عند الآلوسي (دراسة لغوية)، أحمد جاسم، مجلة مداد الآداب، مج 9، ع 18، 2019م، درست موقف الآلوسي من سند القراءات ومن القراءة نفسها، ولا سيما من جهة النحو والصرف والصوت وغيرها من علوم العربية

وعليه يسعى البحث إلى سدّ جانب من هذه الفجوة العلمية، من خلال تقديم دراسة متخصصة في المصطلحات النقدية ودلائلها على ردّ القراءات عند أئمة القراءات المتقدمين.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:
المقدمة: وتشتمل على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، وأسئلته، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

التمهيد: مفهوم المصطلحات النقدية في علم القراءات، ونشأتها، وتطورها.

المبحث الأول: مصطلحات الرد عند علماء القراءات.

المبحث الثاني: أثر المصطلحات في بناء منهج ردّ القراءات.

المبحث الثالث: الفروق المنهجية في استعمال مصطلحات الرد عند أشهر علماء القراءات المتقدمين.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

التمهيد: مفهوم المصطلحات النقدية في علم القراءات، ونشأتها، وتطورها.

أولاً: مفهوم النقد عند علماء القراءات:

لم يضع أئمة القراءات تعريفاً اصطلاحياً مستقلاً لمفهوم النقد في مصنفاتهم، إلا أن استقراء عباراتهم ومناهجهم في نقد القراءات يكشف عن ممارسة نقدية واضحة، تمثلت في تقويم الروايات والأوجه القرائية، والكشف عن مواطن الخلل فيها، والحكم عليها بالرد عند قيام المقتضي لذلك، استناداً إلى جملة من المعايير والضوابط التي اعتمدها الأئمة في نقد القراءات، ومن أبرزها صحة النقل والسند، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة العربية، إلى جانب النظر في ضبط الرواة وأدائهم، وما يتصل بذلك من وجوه النقد والرواية، وبناءً على ذلك، يمكن النظر إلى النقد عند أئمة القراءات المتقدمين بوصفه منهجاً لتقويم القراءات والروايات والكشف عن وجوه الخلل فيها، وصولاً إلى الحكم برّد ما لم تثبت قراءته أو لم يستجمع ما اعتبره الأئمة من ضوابط القراءة.

ويظهر هذا المفهوم بجلاء في كلام الإمام ابن الجزري (ت833هـ) عند حديثه عن أركان القراءة المقبولة؛ إذ جعل صحة الإسناد، وموافقة الرسم، وموافقة العربية معايير للحكم على القراءة، ثم قرر أن اختلال واحد منها يوجب الحكم عليها بالشذوذ، فقال: "فكل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة... ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة"⁽¹⁾.

ومن خلال هذا النص يتبين أن النقد عند علماء القراءات لم يكن مجرد بيانٍ لوجوه الأداء، بل كان منهجاً علمياً يقوم على تقويم الروايات والحكم عليها وفق ضوابط محددة.

كما يؤكد ابن الجزري هذا المنهج في موضع آخر عند حديثه عن نقد الأسانيد، فيقول: إن صحة السند من أركان القراءة، ولذلك يجب معرفة أحوال رجال القراءات كما تُعرف أحوال رجال الحديث⁽²⁾، وهو ما يكشف عن وجود منهج نقدي دقيق في تحييص الرواة وتمييز الثقات من غيرهم.

ولا يقتصر النقد عند علماء القراءات على جانب الإسناد، بل يمتدُّ إلى نقد الأداء والرواية واللغة؛ فقد أكثر الإمام مكي بن أبي طالب (ت437هـ) في كتابه "الكشف عن وجوه القراءات السبع" من استعمال عبارات مثل: (هذا الوجه أقوى، وهذا أبين، وهذا ضعيف)؛ مستنداً إلى الرواية والقياس اللغوي، مما يدل على أن النقد عنده عملية علمية تجمع بين النقل والدراية⁽³⁾.

1 ينظر: ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، 10-9/1، 193/1.

2 ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 10-9/1، 193/1.

3 ينظر: القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ص 10.

وكذلك نجد الإمام أبا شامة (ت665هـ) في "إبراز المعاني من حرز الأمان" يناقش كثيراً من الأوجه القرائية، ويرجح بينها، وينبّه على ما يراه وهماً أو ضعفاً في بعض التوجيهات، مع المحافظة على مكانة القراءات المتواترة، وهو ما يعكس نضج المنهج النقدي عند المتأخرين⁽¹⁾.

وعليه، فإن مفهوم النقد عند علماء القراءات يمكن تلخيصه بأنه: منهج علمي لتقويم الروايات والأوجه القرائية، قائم على التحقق من صحة النقل، وسلامة الأداء، وموافقة الرسم والعربية، بقصد صيانة القرآن الكريم وتمييز المقبول من المردود، لا لمجرد المفاضلة بين القراءات الصحيحة.

ثانياً: مفهوم المصطلحات النقدية في علم القراءات:

يُعدُّ المصطلح العلمي من الركائز الأساسية في بناء العلوم وتعييدها؛ إذ يعبر عن المفاهيم بدقة، ويضبط دلالاتها، ويسهم في تحقيق قدر من الاتساق في استعمالها بين المتخصصين، وقد نشأ في علم القراءات رصيدٌ مصطلحيٌّ متنوعٌ مع تطور هذا العلم وتبلور مناهجه، وكان للمصطلحات النقدية حضورٌ بارز في مصنفات أئمتها؛ لما أدته من وظيفة في تقويم الروايات والأوجه القرائية، والكشف عن مواطن الخلل فيها، والتعبير عن الأحكام النقدية المتعلقة بها.

ويقصد بالمصطلحات النقدية في علم القراءات: الألفاظ والعبارات التي استعملها أئمة القراءات في نقد الروايات والأوجه القرائية، وبيان ما يروونه من خلل فيها، والتعبير عن الحكم بردها أو النهي عن القراءة بها، استناداً إلى جملة من المعايير والضوابط التي اعتمدها في نقد القراءات، وما يتصل بصحة النقل والرواية، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة العربية، وضبط الرواة وأدائهم.

ولا تقتصر وظيفة هذه المصطلحات على الوصف المجرد، بل تؤدي وظيفة نقدية ومنهجية؛ إذ تكشف عن موقف الإمام من القراءة، وتُظهر الأساس الذي بُني عليه الحكم عليها، كما أن اختلاف الألفاظ التي استعملها الأئمة لا يعني بالضرورة ترادفها في الدلالة؛ فقد تتباين دلالاتها بحسب السياق ومحلّ النقد وسببه. ومن ذلك ألفاظ: «شاذ»، و«ضعيف»، و«منكر»، و«وهم»، و«غلط»، و«لا يصح»، و«لا تجوز القراءة به»، و«لا يُقرأ به»، و«ليس بقراءة»، وغيرها من العبارات التي وردت في مصنفات أئمة القراءات في سياقات نقدية متعددة.

وتكشف دراسة هذه المصطلحات وسياقاتها عن جانب مهم من المنهج النقدي الذي مارسه أئمة القراءات المتقدمون؛ إذ لم يكن الحكم برّد القراءة قائماً على مجرد الاستحسان أو الاجتهاد غير المنضبط، وإنما ارتبط بأصول ومعايير علمية استند إليها الأئمة في نقد الروايات والأوجه القرائية. ومن ثم فإن استقراء هذه المصطلحات وتحليل

1 ينظر: المقدسي، أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأمان، ص15.

دلالاتها، والوقوف على الفروق بينها، ومقارنة طرائق الأئمة في استعمالها، يسهم في الكشف عن المنهج النقدي الذي اعتمده علماء القراءات في ردّ القراءات، ودقة العبارات التي وظفوها في التعبير عن أحكامهم النقدية.

ثالثاً: نشأة المصطلحات النقدية في علم القراءات:

ترجع البدايات الأولى للنقد في القراءات إلى عصر الصحابة والتابعين، حيث انصرف الاهتمام إلى صيانة القرآن الكريم من الخطأ في الأداء، والمحافظة على ما تلقاه الصحابة عن رسول الله ﷺ مشافهةً وأداءً، فكانت تظهر عند وقوع الخطأ أو مخالفة المأثور عباراتٌ تدل على الإنكار أو الرد، وإن لم تكن قد اتخذت في تلك المرحلة صورة المصطلحات النقدية المستقرة ذات الدلالات الاصطلاحية المحددة.

ومع اتساع رقعة الدولة الإسلامية، وانتشار القراء في الأمصار، وتعدد أوجه القراء والروايات والطرق، برزت الحاجة إلى مزيد من التثبيت في المنقول وتمييز ما لا يثبت من القراءات والروايات، فتنوعت عبارات الأئمة في نقد ما يروونه غير ثابت أو غير صالح للقراءة، وبدأت الألفاظ النقدية تكتسب دلالات أكثر تحديداً من خلال كثرة استعمالها في سياقات الرواية والأداء. وظهرت ألفاظ تشير إلى وجود خلل في المنقول، أو خطأ في الرواية، أو وهم في الأداء، أو عدم جواز القراءة بالوجه المروي.

ومع ظهور المصنفات المبكرة في القراءات، ثم اتساع حركة التأليف فيها، أخذت المصطلحات النقدية المتعلقة برّد القراءات تتبلور بصورة أوضح، ولا سيما في مصنفات أئمة القرن الرابع الهجري، ومن أبرزها كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد؛ إذ تكشف عباراته النقدية عن صور متعددة من الحكم على بعض الأوجه والروايات، وإن ظل استعمال المصطلحات مرتبطاً بالسياق التطبيقي للرواية والأداء أكثر من كونه قائماً على تعريفات نظرية مجردة.

وفي القرن الخامس الهجري اتسع حضور هذه المصطلحات في مؤلفات أئمة القراءات، ولا سيما عند أبي عمرو الداني وابن الباذش، وبرز تنوع المآخذ التي استند إليها الأئمة في ردّ بعض القراءات والروايات، فارتبط النقد بصحة النقل، وبأداء الرواة وضبطهم، وبموافقة العربية والرسم، وغير ذلك من الأصول التي ظهرت آثارها في عباراتهم النقدية وأحكامهم على القراءات.

ثم اتسعت دائرة التأليف في القراءات في القرون اللاحقة، وتنوعت عبارات النقد ودلالاتها، وأصبح استعمال المصطلحات أكثر وضوحاً من خلال تراكم الممارسة النقدية وتعدد الروايات والطرق. وبرزت عند أبي شامة عناية ظاهرة بنقد القراءات وبيان ما لا يثبت منها، ثم جاء الإمام ابن الجزري فاستفاد من جهود من سبقه، وأعاد عرض كثير من القضايا النقدية في إطار أكثر ضبطاً، وربط أحكامه على القراءات بأصول الرواية والدراية وأحوال الأسانيد ووجوه الأداء.

وبذلك يتضح أن المصطلحات النقدية المتعلقة برّد القراءات لم تظهر دفعة واحدة في صورة اصطلاحية مكتملة، وإنما تدرجت من عبارات نقدية مرتبطة بالممارسة والرواية والأداء إلى ألفاظ أكثر استقرارًا وتحديدًا مع تطور التأليف في علم القراءات، مع بقاء السياق الذي ورد فيه المصطلح عنصرًا مهمًا في تحديد دلالة على رّد القراءة. ومن هنا تأتي أهمية استقراء هذه المصطلحات في مصادرها الأصلية، وتحليل سياقات استعمالها، للكشف عن تطورها ودلالاتها والفروق المنهجية بينها عند أئمة القراءات المتقدمين.

رابعًا: تطور المصطلحات النقدية عند المتقدمين من علماء القراءات:

شهدت المصطلحات النقدية الدالة على رّد القراءات تطورًا تدريجيًا منذ المراحل الأولى لنشأة علم القراءات، فلم تظهر في صورة اصطلاحية مكتملة في مرحلة زمنية محددة، وإنما تبلورت مع تطور حركة الرواية والتلقي، واتساع دائرة القراءات، وتعدد طرق نقلها، وظهور الحاجة إلى الكشف عن الأوجه والروايات التي لم يرَ الأئمة ثبوتها أو لم يجيزوا القراءة بها. وقد ارتبط هذا التطور بعناية علماء القراءات بصيانة الأداء القرآني، والتحقق من صحة المنقول، ونقد ما يعتري الروايات من خلل أو وهم أو خطأ.

وفي مرحلة المتقدمين، لم تكن المصطلحات الدالة على رّد القراءات قد استقرت في منظومة اصطلاحية محددة، بل غلب عليها الطابع التطبيقي؛ إذ كان الأئمة يعبرون عن مواقفهم النقدية بعبارات متنوعة بحسب المقام والسياق، دون أن يعمدوا غالبًا إلى وضع تعريفات اصطلاحية مستقلة لهذه الألفاظ أو بيان الفروق بينها ببيانًا نظريًا. ومع ذلك، فقد أسهمت كثرة استعمال هذه العبارات في ترسيخ دلالاتها تدريجيًا، ومهدت لظهور بناء اصطلاحية أكثر وضوحًا في المراحل اللاحقة.

وكان نقد الرواية والأداء يمثل المجال الأبرز لظهور هذه المصطلحات؛ إذ كانت القراءات تتلقى بالمشافهة والرواية، وكان الأئمة يتبعون طرقها وأسانيدها، وينظرون في ضبط روايتها وأدائها، ويقارنون ما يروى بما عليه أئمة القراءة. ومن ثم ظهرت في مصنفاتهم عبارات متعددة في نقد بعض الأوجه والروايات، من نحو: «شاذ»، و«ضعيف»، و«منكر»، و«غلط»، و«وهم»، و«لا يصح»، و«لا يُقرأ به»، و«لا تجوز القراءة به»، و«ليس بقراءة»، وغيرها من العبارات التي تفاوتت دلالاتها بحسب سياقاتها ومواطن استعمالها.

ويُعد القرن الرابع الهجري مرحلة مهمة في تطور المصطلحات النقدية؛ إذ شهد ظهور مصنفات جامعة في القراءات، وفي مقدمتها كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت: 324هـ)، الذي يمثل مرحلة متقدمة في تدوين القراءات ورواياتها، وتظهر في عباراته صور متعددة من النقد والحكم على بعض الأوجه والروايات. ولم يفرد ابن مجاهد للمصطلحات النقدية بابًا مستقلًا، وإنما جاءت عباراته النقدية ضمن سياق عرضه للقراءات والروايات ومناقشته لما يروى عن الأئمة، مما يكشف عن الطابع التطبيقي للمصطلح في هذه المرحلة.

ثم اتسع استعمال المصطلحات النقدية في القرن الخامس الهجري، مع أبي عمرو الداني (ت: 444هـ)،

ومكي بن أبي طالب القيسي (ت: 437هـ)، وغيرهما من أئمة القراءات؛ إذ اتسعت عنايتهم بطرق الرواية، وأسانيد القراءات، وضبط الأوجه المنقولة، والكشف عن وجوه الخطأ والوهم في بعض الروايات. وأصبح النقد أكثر تنوعاً من حيث المآخذ التي يبنى عليها الحكم؛ فتارة يتعلق بخلل في الرواية أو النقل، وتارة بأداء الراوي وضبطه، وتارة بمخالفة ما استقر عند أهل الإقراء، مما انعكس على تنوع المصطلحات والعبارات التي استعملها الأئمة في ردّ بعض القراءات.

ويلاحظ من استقراء مصنفات المتقدمين أن المصطلحات النقدية لم تكن مستعملة على نسق واحد، بل كانت دلالاتها تتفاوت بحسب السياق، ومحل النقد، وسبب الحكم، ومقصود الإمام من العبارة. فقد يصف الإمام قراءة بأنها «غلط» في سياق معين، ويصف أخرى بأنها «شاذة»، أو يقول في وجه: «لا يُقرأ به»، ولا يلزم من اتحاد المجال أن تكون هذه العبارات مترادفة في مقدار دلالتها على الرد. ومن هنا تبرز أهمية عدم تفسير المصطلح بمعزل عن السياق الذي ورد فيه، بل ينبغي النظر في القرائن المصاحبة له، وفي موقف الإمام من القراءة التي وصفها بذلك.

كما أن تعدد العبارات النقدية عند المتقدمين يكشف عن تعدد المآخذ التي استندوا إليها في ردّ القراءات؛ فلم يكن الرد قائماً على سبب واحد، وإنما ارتبط بما يظهر للإمام من خلل في الرواية أو النقل أو الأداء، أو بما يخالف ما ثبت عند أهل الإقراء. ولذلك فإن دراسة المصطلح النقدي لا تقتصر على بيان معناه اللغوي، وإنما تتطلب الكشف عن المآخذ الذي بني عليه الحكم، وعلاقة المصطلح بهذا المآخذ، ومدى دلالاته على ردّ القراءة.

ومن السمات البارزة للمصطلحات النقدية عند المتقدمين ارتباطها الوثيق بالممارسة التطبيقية في مجال الإقراء والرواية؛ فقد كانت عبارات مثل «لا يُقرأ به» و«لا تجوز القراءة به» تؤدي وظيفة عملية مباشرة، تتمثل في توجيه المقرئين والطلاب إلى ترك بعض الأوجه والروايات وعدم أدائها، بينما كانت بعض الألفاظ الأخرى تؤدي وظيفة نقدية تكشف عن وجود خلل في المنقول، كالغلط والوهم والشذوذ والإنكار. وبذلك ارتبط المصطلح النقدي بالممارسة العلمية للأئمة، ولم يكن مجرد وصف نظري للرواية.

ومع امتداد حركة التأليف في القراءات، تراكمت هذه الاستعمالات وتنوعت، وأصبحت المصطلحات أكثر وضوحاً من خلال كثرة تداولها في كتب الأئمة، وظهور المقارنات بين الروايات والطرق، وتكرار الأحكام النقدية على الأوجه المختلفة. وقد أسهم ذلك في انتقال المصطلح من مجرد عبارة مرتبطة بموقف نقدي جزئي إلى أداة يمكن من خلالها التعبير عن موقف الإمام من القراءة وبيان سبب ردّها.

وفي القرون اللاحقة، ولا سيما عند أبي شامة ثم ابن الجزري، أصبح بالإمكان ملاحظة قدر أكبر من الوعي بالقضايا النقدية المتعلقة بالقراءات، نتيجة تراكم جهود المتقدمين وتنوع مصادر الرواية. وقد استفاد المتأخرون من المصطلحات التي استقرت في الاستعمال السابق، وأعادوا توظيفها في سياقات أوسع، مع مزيد من العناية ببيان

وجوه النقد وما أخذ الأحكام، مما أسهم في إيضاح العلاقة بين المصطلح النقدي والحكم على القراءة.

ومن خلال ذلك يتبين أن تطور المصطلحات النقدية الدالة على ردّ القراءات لم يكن مجرد تطور في الألفاظ، وإنما ارتبط بتطور الممارسة النقدية نفسها؛ فقد انتقلت من عبارات أولية مرتبطة بالإنكار والتصحيح في سياق الرواية والأداء، إلى مجموعة أكثر تنوعاً من الألفاظ التي عبّر بها أئمة القراءات عن مواقفهم من القراءات والروايات التي لم تثبت عندهم أو لم يروا جواز القراءة بها. ويكشف هذا التطور عن ثراء المنهج النقدي لدى أئمة القراءات، كما يؤكد أهمية دراسة هذه المصطلحات في سياقاتها الأصلية للكشف عن دلالاتها الدقيقة، ومراتبها في التعبير عن ردّ القراءات، والفروق المنهجية في استعمالها بين الأئمة.

المبحث الأول: مصطلحات الرد عند علماء القراءات:

تُعَدُّ مصطلحات الردّ من المصطلحات النقدية التي استعملها علماء القراءات للتعبير عن موقفهم من بعض الروايات أو الأوجه القرائية التي لم تستوفِ شروط القبول، أو التي لم يثبت نقلها عن الأئمة الثقات، أو خالفت الأصول المعتمدة في هذا العلم. ولم يكن استعمال هذه المصطلحات مبنياً على الرأي المجرد أو الاجتهاد الشخصي، وإنما كان قائماً على ضوابط علمية دقيقة، استندت إلى صحة السند، وموافقة الرسم العثماني، وصحة الوجه في العربية، مع مراعاة ما استقرّ عليه منهج أهل الأداء.

وقد تنوّعت ألفاظ الردّ في مؤلفات علماء القراءات، فمنها ما يدلُّ على ضعف الرواية، ومنها ما يشير إلى شذوذها أو نكارتها أو بطلانها أو عدم جواز القراءة بها، ولكل مصطلح دلالة الخاصة التي تعكس درجة الحكم النقدي عند الإمام المستعمل له. ومن ثمّ فإن هذه المصطلحات لا تأتي على مرتبة واحدة، بل تتفاوت في قوة الدلالة بحسب نوع الخلل الذي يعتري القراءة أو الرواية.

وتبرز أهمية دراسة مصطلحات الردّ في أنها تكشف عن المنهج النقدي الذي اعتمده علماء القراءات في تنقية الروايات وتمييز المقبول من المردود، كما تُسهم في فهم اصطلاحاتهم فهماً دقيقاً، وتجنب الخلط بين مراتب الأحكام النقدية الواردة في كتبهم. ولذلك فإن الوقوف على هذه المصطلحات وتحليل استعمالاتها في مصادر القراءات يُعَدُّ مدخلاً مهماً لفهم منهج الأئمة في تقويم الروايات والأوجه القرائية، وإدراك الضوابط التي بنوا عليها أحكامهم في القبول والردّ.

أولاً: مصطلح "شاذّ":

استعمل الإمام ابن الجزري مصطلح «الشاذّ» في معرض الحكم على بعض الأوجه التي لم تتحقق فيها شروط القبول عند أئمة القراءات، ومن ذلك ما ذكره في مسألة مدّ الحروف الثنائية في فواتح السور، حيث قال: "هذا ما يتعلّق بالمدّ في حروف المدّ مستوياً؛ إذ لا يجوز زيادة في حرف من حروف المدّ بغير سبب من الأسباب المذكورة. وقد انفرد أبو عبد الله بن شريح في "الكافي" بمدّ ما كان على حرفين في فواتح السور. فحكى عن رواية

أهل المغرب، عن ورش أنّه كان يمدّ ذلك كلّهُ، واستثنى الرّاء من ﴿الر﴾، و﴿المر﴾ والطّاء والهاء من: ﴿طه﴾. قلت: وكأنّهم نظروا إلى وجود الهمز مقدّراً بحسب الأصل، وذلك شاذّ لا نأخذ به، والله أعلم⁽¹⁾. وذكرها في تسعة مواضع.

يدلّ إطلاق ابن الجزري وصف "الشاذ" في هذا الموضع على حكم نقدي صريح برّد هذا الوجه وعدم جواز الأخذ به في الأداء، مع أنّه نُسب إلى بعض أهل المغرب عن ورش. وقد بنى ابن الجزري حكمه على مخالفة هذا الوجه للأصل المقرّر في باب المدود، وهو أن المد لا يثبت إلا لسبب معتبر من أسباب المدّ المعروفة، ولا يجوز إثبات زيادة في المدّ اعتماداً على سبب مقدّر أو تعليل نظري.

ويتضح من تعليقه بقوله: "وكانّهم نظروا إلى وجود الهمز مقدّراً بحسب الأصل" أن منشأ هذا الوجه هو اجتهد مبني على اعتبار الهمزة الأصلية المقدّرة، لا على الرواية الثابتة والأداء المنقول، ولذلك رفضه وعدّه شاذّاً؛ لأن القراءة لا تثبت بالقياس اللغوي أو بالتقدير، وإنما بالتلقّي الصحيح.

ويكشف هذا المثال عن منهج ابن الجزري في استعمال مصطلح "الشاذ"؛ إذ لا يطلقه لمجرد قلة الرواية، وإنما يطلقه على الوجه الذي اختلّ فيه معيار القبول، فلم يقدّم عليه نقل صحيح يعتمد في الأداء، أو خالف الأصول المعتمدة عند أئمة القراءات. ومن ثمّ أصبح هذا المصطلح عنده أداة نقدية تستعمل لإخراج الوجه غير المقبول من دائرة القراءة المأخوذ بها، وإن وُجد من حكاه أو نسبته إلى بعض أهل الأداء.

كما أن ورود مصطلح "الشاذ" في تسعة مواضع عند ابن الجزري يدلّ على أنّه من المصطلحات النقدية التي استعملها بقدر من الدقة والاقتصاد، فلم يكن يصف الوجه بالشذوذ إلا بعد التحقق من عدم استيفائه شروط القبول، مما يعكس دقة منهجه في تقويم الروايات والأوجه القرائية، وتمييز المقبول منها من المردود.

ثانياً: مصطلح "ضعيف":

يُعدّ مصطلح "الضعيف" من المصطلحات النقدية التي استعملها علماء القراءات للحكم على بعض الأوجه والروايات التي لم تبلغ درجة القوة في النقل أو الأداء، أو خالفت ما استقرّ عليه القياس أو اختلّ فيها وجه من وجوه الترجيح. ولا يلزم من وصف الوجه بالضعف أن يكون باطلاً أو موضوعاً، وإنما يدلّ غالباً على مرجوحيته بالنسبة إلى غيره، أو على عدم اعتماده في الإقراء، بحسب السياق الذي يورده فيه الإمام.

وقد ورد هذا المصطلح عند عدد من أئمة القراءات، منهم الهذلي، وابن الباذش، وأبو العزّ القلانسي، وابن الجزري، مما يدلّ على رسوخ استعماله في التقويم النقدي للروايات والأوجه القرائية.

1 ابن الجزري، النشر، 346/1.

وذكر الهذلي في كتابه "الكامل": "﴿بَادَى الرَّأْيِ﴾ [هود:27] فأسكنها ابن كيسة عن حمزة، وهو ضعيف؛ لأنه لام الفعل، وقد مضى الكلام في الزوائد⁽¹⁾. وقد ورد مصطلح "ضعيف" في "الكامل" في ثلاثة عشر موضعاً.

يفيد وصف الهذلي لهذا الوجه بالضعف أنه لا يراه معتمداً في الأداء؛ لأن الإسكان وقع في لام الفعل، وهو ما يخالف الأصل الصربي للكلمة، ولذلك لم يكتفِ بمجرد نقل الرواية، بل أعقبها بحكم نقدي يبين مرجوحيتها. ويلاحظ أن الهذلي أسند حكمه إلى تعليل لغوي وصرفي، مما يكشف عن أن التقويم عنده لا يقوم على مجرد الرواية، بل يراعي أيضاً سلامة الوجه من جهة العربية مع بقاء الأصل للرواية.

وذكر ابن الباذش في "الإقناع": "فإن سأل سائل عن الوقف على قوله تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [الأعراف:18] وغيرها؛ ففيه ستة أجوبة على ما تقدم، أحسنها أن تجعل كل واحدة من الهمزتين بين بين، ثم يليه أن تحقق الأولى لأنها أول كلمة، وتجعل الثانية بين بين، هذان الوجهان جيدان، ويليهما أن تأخذ في الثانية بالبدل فتمد، والأولى بين بين. ووجه المخالفة بينهما الإشعار بجواز الوجهين، وخصصت الثانية بالبدل؛ لأنك لو أخذت في الأولى بالبدل للزمك الحذف، ثم أن تحقق الأولى وتبدل الثانية فتمد، فإن آثرت وجه البدل في الأولى، وهو ضعيف؛ لما يلزم من الحذف، ولأن البدل ليس بالقياس، وإن لم يلزم حذفت وسهّلت الثانية بين بين، وهو وجه خامس⁽²⁾. وقد ورد مصطلح "ضعيف" في "الإقناع" في موضعين.

يُوضح من كلام ابن الباذش أن وصف الوجه بالضعف جاء نتيجة المقارنة بين الأوجه الجائزة؛ إذ جعل بعضها أحسن، وبعضها جيداً، ثم وصف وجهاً آخر بالضعف؛ لأنه يؤدي إلى الحذف، ولأن الإبدال في هذا الموضع ليس جاريّاً على القياس. ومن ثم فإن الضعف هنا ضعفٌ في قوة الوجه عند الترجيح، لا في أصل ثبوته، وهو استعمال يعكس دقة ابن الباذش في ترتيب مراتب الأوجه بحسب قوتها في الأداء.

وذكر عند أبي العزّ القلانسي في كتابه "الكنز": "قرأ عاصم وحمزة ﴿ضَعَفًا﴾ [الأنفال:66] بفتح الضاد، وكذلك المواضع الثلاثة التي في الروم [الآية:54]، وافقهما خلف هنا فقط، الباقيون بالضم، واختاره حفص في سورة الروم، وقرأه أبو جعفر في هذه السورة بضم الضاد وتحريك العين ممدوداً مهموزاً من غير تنوين، جمع ضعيف⁽³⁾. وقد ورد مصطلح "ضعيف" في الكنز في موضع واحد.

لم يستعمل القلانسي هنا لفظ "ضعيف" بوصفه حكماً نقدياً، وإنما ورد في سياق بيان قراءة أبي جعفر

1 ينظر: الهذلي، الكامل، ص451.

2 ينظر: ابن الباذش، الإقناع، ص223.

3 ينظر: أبو العزّ القلانسي، يوسف بن علي، الكنز في القراءات العشر، 2/294.

لكلمة «ضَعْفَاءُ» باعتبارها جمع "ضعيف". ومن ثم فإن هذا الموضع لا يدخل في المصطلح النقدي، وإنما هو استعمال لغوي صرف، ولا يُعدُّ شاهدًا على إطلاق مصطلح الضعف في تقويم الروايات.

وذكر الجزري في كتابه "النشر في القراءات العشر": "قال أبو شامة: يعني بالإظهار أن يقف على «مَالِيَّةَ هَلْكَ» [الحاقة: 28-29] وقفةً لطيفةً، وأمّا إن وصل فلا يمكن غير الإدغام أو التّحريك. قال: وإن خلا اللفظ من أحدهما كان القارئ واقفًا وهو لا يدري لسرعة الوصل. وقال أبو الحسن السّخاوي: وفي قوله: «مَالِيَّةَ هَلْكَ» خلف، والمختار فيه أن يوقف عليه؛ لأنّ الهاء إمّا اجتلبت للوقف فلا يجوز أن توصل، فإن وصلت فلاختيار الإظهار؛ لأنّ الهاء موقوف عليها في النّية لأتمّها سيقّت للوقف، والثّانية منفصلة منها فلا إدغام. قلت: وما قاله أبو شامة أقرب إلى التّحقيق، وأحرى بالدراية والتّدقيق، وقد سبق إلى النّصّ عليه أستاذ هذه الصّناعة أبو عمرو الدّاني رحمه الله تعالى، قال في جامعہ: فمن روى التّحقيق، يعني التّحقيق في «كِتَابِيَّةِ إِي» [الحاقة: 19-20] لزمه أن يقف على الهاء في قوله: «مَالِيَّةَ هَلْكَ» وقفةً لطيفةً في حال الوصل من غير قطع؛ لأنّه واصل بنيّة الواقف فيمتنع بذلك من أن يدغم في الهاء الّتي بعدها. قال: ومن روى الإلقاء لزمه أن يصلها ويدغمها في الهاء الّتي بعدها؛ لأنّها عنده كالحرف الّلازم الأصليّ. انتهى، وهو الصّواب، والله أعلم.

وشدّد صاحب "المبہج" فحكى عن قالون من طريق الحلوانيّ وأبْنِ بُويّان عن أبي نَشِيْطٍ إظهار تاء التّأنيث عند الدّالّ ولا يصحّ ذلك، وكذلك إظهارها عند الطّاء ضعيف جدًّا، والله تعالى أعلم⁽¹⁾. وقد ورد مصطلح "ضعيف" في كتاب ابن الجزري في ثمانية عشر موضعًا.

يكشف هذا النص عن دقة ابن الجزري في التدرُّج في الأحكام النقدية؛ فقد فرّق بين الشاذ، وغير الصحيح، والضعيف جدًّا، فجعل لكل وصف دلالة الخاصة. فوصفه إظهار تاء التّأنيث عند الطّاء بأنه "ضعيف جدًّا" يدل على أنه بلغ غاية المرجوحية عنده، وإن كان لم يصرح ببطلانه كما فعل في الوجه السابق الذي قال فيه: "ولا يصح ذلك". وهذا يدلُّ على أن ابن الجزري كان يراعي تفاوت مراتب الأوجه، فلا يسوّي بين ما لا يصح أصلاً، وبين ما ثبتت فيه حكاية لكنه شديد الضعف، وهو منهج نقدي دقيق يعكس حرصه على التفريق بين درجات القبول والرد.

يتبين من مجموع استعمالات هذا المصطلح أن "الضعيف" عند علماء القراءات ليس وصفاً واحداً على درجة واحدة، وإنما هو حكم نقدي تتفاوت دلالاته بحسب السياق. فقد يكون الضعف ناشئاً عن مخالفة القياس اللغوي، كما عند الهذلي، أو عن مرجوحية وجه من الأوجه الجائزة، كما عند ابن الباذش، أو يأتي وصفاً لغوياً مجرداً لا علاقة له بالتقويم، كما في موضع "الكنز"، أو يكون درجة من درجات الرد عند ابن الجزري تقابل الصحيح

1 ينظر: ابن الجزري، النشر، 21/2.

والجيد والمختار، وقد يشتد حتى يصف الوجه بأنه "ضعيف جداً". وهذا التنوع في الاستعمال يكشف أن مصطلح "الضعيف" يؤدي وظيفة نقدية دقيقة في تقويم الروايات والأوجه القرائية، مع مراعاة التمييز بين مراتبها وعدم التسوية بينها في الحكم.

ثالثاً: مصطلح "منكر":

يُعد مصطلح "المنكر" من المصطلحات النقدية التي استعملها علماء القراءات في الحكم على بعض الروايات التي لم تثبت عندهم، أو خالفت ما استقر عليه النقل الصحيح عن الأئمة. ويقترب هذا المصطلح في دلالته من مصطلحات الردّ، إلا أنه يدلُّ غالباً على استنكار الرواية وعدم قبول نسبتها إلى الإمام الذي أضيفت إليه؛ لضعف مستنداتها أو مخالفتها للمشهور والثابت.

وقد ورد هذا المصطلح في كتاب "الإقناع" في موضع واحد، وذلك في كلام ابن الباذش، حيث قال: "وأما ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون: 36] فوقف عليهما الكسائي والبرقي بالهاء، وكذلك قال الزيني عن قبل، وهو قياس قول أبي عمرو وابن ذكوان، إلا أن النص جاء عن اليزيدي عن أبي عمرو بالتاء فيهما.

حدثنا ابن كرز، حدثنا ابن عبد الوهاب، حدثنا الأهوازي، حدثني أبو الحسين أحمد بن عبد الرحيم، حدثنا أبو القاسم الهيثم بن الحسن، عن السوسي، عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه يقف عليهما بالتاء، وكذلك قال أبو عمر عن اليزيدي.

وخير فيهما الأخفش في كتابه "الخاص" فقال: إن وقفت على واحدة فقف كيف شئت، على تاء وهاء.

وحكى عبد الباقي بن الحسن أنه وقف عليهما لابن عامر وعاصم بالهاء، وهذا منكر في قراءة عاصم⁽¹⁾.

جاء استعمال ابن الباذش لمصطلح "المنكر" في سياق تقويم الروايات المتعلقة بالوقف على قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ﴾، حيث عرض الأوجه المنقولة، وذكر الأسانيد المؤيدة للوقف بالتاء عن أبي عمرو، ثم نقل رواية عبد الباقي بن الحسن في الوقف بالهاء عن ابن عامر وعاصم، وأعقبها بقوله: "وهذا منكر في قراءة عاصم".

ويفيد هذا الوصف أن ابن الباذش لا يستنكر أصل الوقف بالهاء من حيث هو وجه قرائي؛ إذ قد أثبتته للكسائي والبرقي، وإنما أنكر نسبة هذا الوجه إلى عاصم؛ لأنه لم يثبت عنده بطريق يعتمد عليه، أو لم توافقه الروايات المشهورة عنه، ومن ثم فإن الإنكار هنا متوجّه إلى الرواية عن الإمام، لا إلى الوجه في ذاته.

كما يكشف هذا الموضع عن منهج ابن الباذش في النقد؛ إذ لم يقتصر على إطلاق الحكم، بل سبق ذلك بعرض الروايات المختلفة، وإيراد الأسانيد، والموازنة بينها، ثم انتهى إلى الحكم بالإنكار بعد استقراء طرق النقل.

1 ينظر: ابن الباذش، الإقناع، ص 257

وهذا يدل على أن مصطلح "المنكر" عنده ليس وصفاً عاماً لكل وجه قليل الرواية، وإنما هو حكم نقدي يصدر عند مخالفة الرواية لما صح واشتهر عن الإمام.

ويُستفاد من هذا المثال أن مصطلح "المنكر" يحتلُّ مرتبة متقدمة ضمن مصطلحات الردّ عند علماء القراءات؛ إذ يدل على عدم قبول الرواية وعدم جواز الاعتماد عليها في الإقراء، مع بقاء الإنكار منصباً على ثبوتها عن الإمام، لا على أصل الوجه إذا ثبت عن غيره من القراء. ومن ثم يؤدي هذا المصطلح وظيفة نقدية دقيقة في صيانة الروايات القرائية من نسبة ما لم يثبت إلى أئمة القراءات، والمحافظة على سلامة النقل ودقته.

رابعاً: مصطلح "غلط":

يعد مصطلح "الغلط" من أبرز المصطلحات النقدية التي استعملها علماء القراءات في تقويم الروايات والأقوال، ويقصدون به الحكم على وجه أو رواية أو توجيه بأنه وقع فيه خطأ، سواء كان ناشئاً عن وهم في النقل، أو خطأ في التوجيه، أو مخالفة لما استقرّ عليه الرسم أو القياس أو إجماع أهل الأداء. ولا يختصُّ إطلاق هذا المصطلح بالروايات القرائية، بل قد يرد في نقد الأقوال اللغوية والتوجيهات النحوية، كما يظهر في استعمالات أئمة هذا الفن.

وقد ورد عند ابن مجاهد في كتابه "السبعة": "﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:7] وَقَالَ الْحَلِيلُ: وَهِيَ جَائِزَةٌ عَلَى وَجْهِ الصَّغَةِ لِلَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، يَعْنِي بِالصَّغَةِ الْقُطْعَ مِنْ ذِكْرِ الَّذِينَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَصَبٌ غَيْرُ عَلَى الْحَالِ، وَقَدْ قَالَ الْأَخْفَشُ: نَصَبٌ (غَيْر) عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَهَذَا غَلَطٌ"⁽¹⁾.

وقال أيضاً: "وَاحْتَلَفُوا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَازَلَهُمَا الشَّيْطَانُ﴾ [البقرة:36]، فَقَرَأَ حَمْزَةً وَحْدَهُ ﴿فَازَلَهُمَا﴾ بِالْفِخْفِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿فَازَلَهُمَا﴾ مُشَدَّدَةً بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ أَنَّ حَمْزَةً قَرَأَ ﴿فَازَلَهُمَا﴾ بِالْإِمَالَةِ مَعَ الْأَلْفِ، وَهَذَا غَلَطٌ"⁽²⁾. وقد ورد مصطلح "غلط" في كتاب السبعة في ثمانية وعشرين موضعاً.

يكشف استعمال ابن مجاهد لمصطلح "الغلط" عن اتساع دلالاته؛ فهو لا يقتصر على نقد الرواية، بل يشمل أيضاً نقد التوجيه النحوي. ففي المثال الأول ردّ تفسير الأخفش لنصب (غير) على الاستثناء، وعدّه غلطاً؛ لعدم موافقته الوجه الذي يراه صحيحاً في الإعراب. أما في المثال الثاني فقد وجّه الحكم إلى الرواية المنقولة عن حمزة بالإمالة مع الألف، وعدّها غلطاً؛ لأنها تخالف الرواية الثابتة عنه.

ويظهر من ذلك أن ابن مجاهد يجعل الغلط وصفاً لما ثبت خطؤه، سواء كان منشؤه الرواية أو التوجيه، دون

1 ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص112.

2 ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص154.

أن يستعمل ألفاظاً أشد كالمنكر أو الشاذّ، مما يدل على أن المصطلح عنده يؤدي وظيفة تصحيحية في المقام الأول.

وذكر أبو عمرو الداني في كتابه "جامع البيان": "وقال الخزاعي عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾ [البقرة: 264] لا يهمز الأولى من أجل همزة ﴿النَّاسِ﴾، و﴿هَتُوْلَاءَ﴾ [البقرة: 31] يهمز الواو ويكسر الألف الآخرة بغير همز، قال: لأنهم لا يجمعون بين همزتين في حرف واحد، وهذا غلط من الخزاعي من جهتين: إحداهما: أن الهمزتين في ذلك لم تتلاصقا بل قد فصل بينهما في ﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾ الألف، وفي ﴿هَتُوْلَاءَ﴾ اللام المتحركة والألف، فوجب تحقيقها؛ لأنهما لا يستقلان، والثانية: أن ذلك كان يجب في كل كلمة فيها همزتان قد فصل بينهما فاصل، نحو قوله: ﴿إِنَّا بُرَّءُوْا﴾ [الممتحنة: 4]، و﴿وَأَنْتُمْ﴾ [آل عمران: 49]، و﴿أَرْءَيْتَ﴾ [الماعون: 1]، و﴿أَفَرَأَيْتَ﴾ [مريم: 77]، و﴿أَرْءَيْتُمْ﴾ [الأنعام: 40]، و﴿وَأُتْرِي﴾ [آل عمران: 49]، و﴿وَمَا أُبْرِي﴾ [يوسف: 53]، و﴿هُمْ أَوْلَاءَ﴾ [طه: 84]، و﴿مِنْ أَتْبَاءَ﴾ [آل عمران: 44] وما أشبهه، وذلك غير معروف من مذهب ابن كثير في ذلك بإجماع، فصحّ أن الذي حكاه الخزاعي غلط لا شك فيه، وبالله التوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل⁽¹⁾. وقد ورد مصطلح "غلط" في جامع البيان في نحو ثلاثة وتسعين موضعاً.

يبرز من هذا النص المنهج النقدي الدقيق للداني؛ إذ لم يكتف بالحكم على الرواية بالغلط، بل أقام الدليل على ذلك من جهتين: القياس الصوتي، واستقراء مذهب ابن كثير. ولذلك جاء حكمه مبنيّاً على التعليل والاستدلال، لا على مجرد الدعوى. كما أن تأكيده بقوله: "غلط لا شك فيه" يدل على قوة يقينه بخطأ هذه النسبة، وأنها لا تصح عنده رواية ولا دراية.

ويلاحظ أن كثرة ورود هذا المصطلح في "جامع البيان" تعكس عناية الداني البالغة بتمييز الصحيح من الواهم في الروايات، مما جعل لفظ "الغلط" من أكثر ألفاظه النقدية استعمالاً.

وذكر الهذلي في كتابه "الكامل": "وابن ذكوان أمال ﴿الْحِمَارِ﴾ [الجمعة: 5]، و﴿جَمَارِكَ﴾ [البقرة: 259] قال ابن شنبوذ عن قنبل وهو غلط⁽²⁾، وقد ورد هذا المصطلح في "الكامل" في نحو ثلاثة وأربعين موضعاً.

يدل إطلاق الهذلي لفظ "الغلط" على أن الرواية التي نقلها ابن شنبوذ عن قنبل غير محفوظة عنده، ولذلك حكم بخطئها دون أن يورد لها وجهاً معتبراً. وهذا الاستعمال يبيّن أن الهذلي يستعمل المصطلح للحكم على الرواية التي لم تثبت بطريق صحيح، مما يجعله من مصطلحات الرد المباشر للروايات.

وذكر ابن الباذش في كتابه "الإقناع": "وذكر الأهوازي في ﴿جُزْءَ﴾ [البقرة: 260] الوقف بإسكان الزاي

1 ينظر: الداني، جامع البيان، 547/2.

2 ينظر: الهذلي، الكامل، ص 331.

وبواو بعدها من غير همز، كالوجه الأول في ﴿هُزُوا﴾ [البقرة: 67]، و﴿كُفُوا﴾ [الإخلاص: 4] وهذا في ﴿جُرْءَا﴾ غلط؛ لأنه خلاف الخط والقياس جميعاً⁽¹⁾، وقد ورد المصطلح في "الإقناع" في نحو خمسة مواضع.

اعتمد ابن الباذش في حكمه على معيارين أصيلين من معايير قبول القراءة، هما موافقة الرسم العثماني والقياس اللغوي؛ إذ نصَّ على أن هذا الوجه مخالف لهما معاً، فجاء وصفه بالغلط نتيجة اجتماع هذين المعيارين. ويكشف ذلك عن أن إطلاقه لهذا المصطلح لم يكن مجرد حكم وصفي، وإنما نتيجة منهج نقدي يقوم على الجمع بين الرواية والرسم والعربية.

وذكر الجزري في كتابه "النشر": "ومثالها بعد الكسرة: ﴿فِرْعَوْنَ﴾، و﴿شِرْعَةً﴾، و﴿شِرْذَمَةً﴾، و﴿مِرْيَةً﴾، و﴿أَلْفِرْدَوْسٍ﴾، و﴿أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾، و﴿أَحْصِرْتُمْ﴾، و﴿أَسْتَنْجِرُهُ﴾، و﴿أَمْرُثُ﴾، و﴿يَنْفَطِرْنَ﴾، و﴿وَقَرْنَ﴾ فأجمعوا على ترقيق الرّاء في ذلك كلّه لوقوعها ساكنة بعد كسر. فإن وقع بعدها حرف استعلاء فلا خلاف في تفخيمها من أجل حرف الاستعلاء والذي ورد منها في القرآن ساكنة بعد كسر، وبعدها حرف استعلاء: ﴿قِرْطَاسٍ﴾ في الأنعام [الآية: 7]، و﴿فِرْقَةٍ﴾، و﴿إِزْصَادًا﴾ في التوبة [الآيتان: 122، 107]، و﴿مِرْصَادًا﴾ في التبا [الآية: 21]، و﴿بِالْمِرْصَادِ﴾ في الفجر [الآية: 14]، وقد شدّ بعضهم فحكى ترقيق ما وقع بعد حرف استعلاء من ذلك عن ورش من طريق الأزرق كما ذكره في الكافي، وتلخيص ابن بلّيمة في أحد الوجهين، وهو غلط، والصواب ما عليه عمل أهل الأداء، والله أعلم⁽²⁾. وقد ورد مصطلح "غلط" في النشر في ثلاثة وعشرين موضعاً.

يتبين من هذا النص أن ابن الجزري ربط الحكم بالغلط بمخالفة عمل أهل الأداء، وهو من أقوى معايير الترجيح عنده؛ إذ لم يكتف ببيان شذوذ النقل، بل أرفده بقوله: "والصواب ما عليه عمل أهل الأداء"، فجعل الممارسة العملية المتصلة بالسند معياراً لتصحيح الروايات. كما يلاحظ أنه فرّق بين الشذوذ والغلط؛ فذكر أولاً شذوذ من حكى هذا الوجه، ثم حكم على الرواية نفسها بأنها غلط، مما يدلُّ على دقة استعماله للمصطلحات وعدم الترادف بينها.

يتبين من مجموع استعمالات العلماء أن مصطلح "الغلط" من أكثر المصطلحات النقدية شيوعاً في كتب القراءات، وقد استعملوه في نقد الروايات، والأوجه، والتوجيهات اللغوية، وحتى الأقوال المنسوبة إلى بعض الأئمة. كما أن إطلاقه لم يكن اعتباطياً، بل كان مبنياً على أصول علمية واضحة، منها: مخالفة الرواية الثابتة، أو مخالفة الرسم العثماني، أو القياس العربي، أو إجماع أهل الأداء، أو الاستقراء التام لمذهب الإمام.

ويكشف تنوع استعمالاته عند ابن مجاهد، والداني، والهذلي، وابن الباذش، وابن الجزري عن أن "الغلط"

1 ينظر: ابن الباذش، الإقناع، ص 217.

2 ينظر: ابن الجزري، النشر، 103/2.

يمثل حكماً نقدياً يقصد به إثبات وقوع الخطأ في النقل أو الفهم أو التوجيه، دون أن يكون بالضرورة مرادفاً لمصطلحات "الشاذ" أو "المنكر" أو "الضعيف"؛ إذ إن لكل واحد من هذه المصطلحات دلالة الخاصة ومرتبته في سلم التقويم النقدي عند علماء القراءات.

خامساً: مصطلح "وهم":

يُعد مصطلح "الوهم" من المصطلحات النقدية التي أكثر علماء القراءات من استعمالها في تقويم الروايات والأوجه القرائية، ويقصدون به وقوع الخطأ غير المقصود من الراوي أو الناقل، سواء كان في ضبط الرواية، أو نسبتها، أو في وجه من وجوه الأداء. ولذلك يختلف الوهم عن الغلط؛ إذ إن الغلط يدل على ثبوت الخطأ في القول أو الرواية، أما الوهم فيغلب استعماله فيما ينشأ عن السهو أو عدم الضبط، مع عدم الطعن في أصل عدالة الراوي أو إمامته.

وقد استعمل هذا المصطلح عدد من أئمة القراءات، وذكر ابن مجاهد في كتابه "السبعة": "وفي رواية ابن ذكوان ﴿أَرْجَيْهِ﴾ بالهمز وكسر الهاء، وهمز ﴿مُرْجُئُونَ﴾ و﴿تُرْجِئُ﴾، قال أبو بكر: وقول ابن ذكوان هذا وهم؛ لأن الهاء لا يجوز كسرها وقبلها همزة ساكنة، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، وأما الهمز فلا⁽¹⁾.

وقال أيضاً: "واختلفوا في مد الألف على الاستفهام وفي لفظ الخبر من قوله: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾ [الأعراف: 123]، فَقَرَأَ نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ بهمزة ومدّة على الاستفهام، وكذلك في طه [الآية: 71] والشعراء [الآية: 49] في تقدير همزة بعدها ألفان، وقرأ ابن كثير في رواية البرقي وابن فليح مثل قراءة أبي عمرو. وقال البرقي عن أبي الإخريط عن ابن كثير: (قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنْتُمْ بِهِ) بواو بعد التّون بغير همز. وقال لي قنبل عن القوّاس مثل رواية البرقي عن أبي الإخريط غير أنه كان يهزم بعد الواو (قَالَ فِرْعَوْنُ وءَامَنْتُمْ بِهِ)، وأحسبه وهم، وقال لي قنبل في طه (قَالَ ءَامَنْتُمْ بِهِ)⁽²⁾.

وقد ورد مصطلح "الوهم" في "السبعة" في ثمانية مواضع.

استعمل ابن مجاهد مصطلح "الوهم" في موضعين مختلفين من حيث الدلالة. ففي الأول جزم بأن ما نُقل عن ابن ذكوان وهم؛ لمخالفته الأصل الصوتي في كسر الهاء بعد الهمزة الساكنة، فجعل التعليل مبنياً على القاعدة العربية. أما في الثاني فقد استعمل عبارة "وأحسبه وهم"، وهي تدلّ على الاحتياط العلمي؛ إذ لم يجزم بالحكم، وإنما رجّحه بناءً على ما ظهر له من مقارنة الروايات. ويكشف ذلك عن دقة ابن مجاهد في التفريق بين ما يثبت عنده خطؤه يقيناً، وما يغلب على ظنه أنه ناشئ عن وهم الراوي.

1 ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص 288.

2 ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص 290.

وذكر أبو عمرو الداني في كتابه "التيسير": "قرأ نافع ﴿مُرْدِفَيْنِ﴾ [الأنفال:9] بفتح الدال، وكذا حكى لي محمد بن أحمد عن ابن مجاهد أنه قرأ على قبل، قال: وهو وهم، والباقون بكسرها"⁽¹⁾.

وقال أيضاً: "ابن كثير وعاصم ﴿وَلَتَجْزِيَنَّ الَّذِينَ﴾ [النحل:96] بالتون، وكذلك قال النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وهو عندي وهم؛ لأن الأخفش ذكر ذلك في كتابه عنه بالياء، والباقون بالياء"⁽²⁾. وقد ورد هذا المصطلح في "التيسير" في ثلاثة مواضع.

يفرق الداني بين الوهم المقطوع به والوهم المبني على اجتهاده؛ ففي المثال الأول قال: "وهو وهم"، وهو حكم جازم، بينما قال في المثال الثاني: "وهو عندي وهم"، فأضاف الحكم إلى اجتهاده، مما يدل على تحريه في إطلاق الأحكام. كما يظهر أنه يعتمد في نسبة الوهم إلى مقابلة الروايات بالأصول المعتمدة وبما أثبتته أصحابها في كتبهم، مما يجعل الوهم عنده وصفاً للرواية المنقولة، لا للراوي في ذاته.

وذكر أبو عمرو الداني في كتابه "جامع البيان": "واختلف الرواة عن قالون في قوله: ﴿وَأَلْمُؤْتِفِكَةً﴾ [النجم:53]، و﴿وَأَلْمُؤْتِفِكَتِ﴾ [التوبة:70]، فروى أحمد بن صالح، والحلواني، والحسن بن علي الشَّحَام عنه أنه لم يهزهما حيث وقعا.

وحديثي عبد الله بن محمد قال: حدثنا عبيد الله بن أحمد، قال: حدثنا أحمد بن عثمان، قال: حدثنا الحسن بن علي الواسطي، قال: حدثنا أبو عون عن الحلواني عن قالون أنه ترك هزهما، وروى أبو سليمان وسائر الرواة عن قالون أنه هزهما، وكذا قال لي أبو الفتح، عن قراءته على عبد الله بن الحسين، عن أصحابه، عن الحلواني. وهو وهم؛ لأن الحلواني نصّ على ذلك في كتابه بغير همز، وبذلك قرأت في روايته من طريق ابن حمّاد، وابن عبد الرزاق وغيرهما. وبذلك آخذ"⁽³⁾. وقد ورد مصطلح "الوهم" في "جامع البيان" في أكثر من خمسين موضعاً.

يمثل هذا النص نموذجاً واضحاً لمنهج الداني في النقد؛ إذ لم يكتف بالحكم على الرواية بالوهم، وإنما أقام حكمه على ثلاثة أصول: نص الحلواني في كتابه، وما تلقاه هو بالمشافهة عن طرق متعددة، ثم اختياره العملي بقوله: "وبذلك آخذ". ويظهر من ذلك أن الوهم عند الداني لا يثبت إلا بعد معارضة الرواية بما هو أوثق منها من نصوص وأداء، وهو ما يعكس دقة منهجه في التمييز بين الرواية المحفوظة والرواية التي دخلها السهو.

وذكر الهذلي في كتابه "الكامل": "روى الهاشمي ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ﴾ [الأعراف:167]، ﴿إِذْ تَدْعُونَ﴾

1 ينظر: الداني، التيسير، ص116.

2 ينظر: الداني، التيسير، ص138.

3 ينظر: الداني، جامع البيان، 560/2.

[الأعراف:72] مدغمًا، قال الرازي: بإظهار ستة المطرز عن قتيبة، ولعله وهم؛ لأنه مأخوذ في الأصل⁽¹⁾. وقد ورد المصطلح في "الكامل" في ثلاثة مواضع.

استعمل الهذلي عبارة "لعله وهم"، وهي من ألطف صيغ النقد؛ إذ لم يجزم بخطأ الرواية، وإنما احتمل أن يكون سببها وهماً في النقل. ويكشف ذلك عن منهجه المتحفظ في إصدار الأحكام، ولا سيما إذا كان للرواية وجه محتمل، مما يعكس الورع العلمي في نقد الروايات.

وذكر ابن الباذش في كتابه "الإقناع": "قال أبو جعفر: وبإظهار اللام من ﴿قُلْ﴾ عند الرأ قرأت على أبي القاسم لقالمون من طريق الحلواني وأبي مروان عنه، ومن طريق ابن شنبوذ عن أبي نسيط عنه. قال أبو الحسن الدارقطني: هذا عندي وهم من الحلواني، والله أعلم"⁽²⁾.

يدل هذا النص على أن الوهم عند ابن الباذش -ناقلًا عن الدارقطني- منسوب إلى الناقل لا إلى الإمام، وهو ما يؤكد أن علماء القراءات كانوا يفرقون بين خطأ الراوي وخطأ الرواية المنسوبة إلى الإمام. كما أن قوله: "عندي وهم" يدل على أن الحكم مبني على الترجيح والاستقراء، لا على القطع المطلق، وهو من مظاهر الإنصاف والدقة في منهجهم النقدي.

يتبين من مجموع النصوص أن مصطلح "الوهم" عند علماء القراءات يدل على الخطأ العارض الذي يقع في الرواية أو نقلها، دون أن يقتضي الطعن في عدالة الراوي أو مكانته العلمية. ولذلك جاء استعماله أخف من مصطلحات "الغلط" و"المنكر" و"الشاذ"؛ إذ يغلب اقتراحه بعبارات الاحتياط، مثل: "أحسبه وهم"، و"لعله وهم"، و"عندي وهم"، مما يدل على تحري الأئمة في إطلاق الأحكام، وعدم الجزم بخطأ الرواية إلا بعد استكمال وجوه النظر والموازنة بين طرق النقل.

كما يظهر أن الحكم بالوهم كان يعتمد على جملة من المعايير، منها: مخالفة الرواية للأصول اللغوية، أو مخالفتها لما أثبتته الأئمة في كتبهم، أو معارضتها لما استقرَّ عليه الأداء، أو عدم موافقتها للطرق المعتمدة. ومن ثم أدَّى هذا المصطلح دورًا مهمًا في تنقية الروايات القرائية، وصيانة المرويات من الأخطاء العارضة التي قد تقع في النقل، مع المحافظة على مكانة الرواة وعدم مؤاخذتهم بما يقع منهم من سهو أو عدم ضبط.

سادسًا: مصطلح "غير محفوظ":

يُعد مصطلح "غير محفوظ" من المصطلحات النقدية التي استعملها علماء القراءات في الحكم على بعض الروايات التي لم تثبت عن الإمام من جهة الحفظ والإتقان، وإن نُقلت بطريق أو أكثر. ويقصد به أن الرواية لم

1 ينظر: الهذلي، الكامل، ص 341.

2 ينظر: ابن الباذش، الإقناع، ص 283.

تُعرف عند أهل الأداء، ولم تستقر في طرق النقل المعتمدة، فكانت مخالفة لما اشتهر وحُفظ عن الإمام. ومن ثم فإن هذا المصطلح يرتبط بمعيار الحفظ والضبط أكثر من ارتباطه بالحكم على أصل القراءة.

وقد ورد هذا المصطلح عند ابن مجاهد في كتاب "السبعة" في موضع واحد، حيث قال: "واختلفوا في فتح اللّام وكسرها من ﴿لَمَّا﴾ في قوله: ﴿لَمَّا ءَاتَيْنُكُمْ مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: 81]، فقرأ حمزة ﴿لَمَّا﴾ مكسورة اللّام، وقرأ الباقر ﴿لَمَّا﴾ مفتوحة اللّام، وروى هبيرة عن حفص عن عاصم ﴿لَمَّا﴾ بكسر اللّام، وذلك غير محفوظ عن حفص عن عاصم، والمعروف عن عاصم في رواية حفص وغيره فتح اللّام⁽¹⁾.

يبين هذا النص أن ابن مجاهد لم يكتفِ بذكر اختلاف القراء في فتح اللام وكسرها، بل ميّز بين القراءة الثابتة عن الإمام والرواية التي لم تحفظ عنه، فحكم على ما نُقل عن حفص عن عاصم بكسر اللام بأنه "غير محفوظ"، ثم علل ذلك بقوله: "والمعروف عن عاصم في رواية حفص وغيره فتح اللام"، فجعل شهرة الرواية واستقرارها عند أصحاب الإمام معياراً للحكم عليها.

ويلاحظ أن ابن مجاهد لم يصف هذه الرواية بالغلط أو الشذوذ، وإنما اختار مصطلح "غير محفوظ"، وهو تعبير أكثر دقة؛ لأنه يفيد أن الإشكال ليس في وجه القراءة من حيث هو؛ إذ إن كسر اللام ثابت عن حمزة، وإنما في نسبة هذا الوجه إلى حفص عن عاصم؛ لعدم حفظه عنه وعدم اشتهاره في طرق الرواية.

ويكشف هذا الاستعمال عن دقة ابن مجاهد في التفريق بين الوجه القرائي وبين صحة نسبته إلى الإمام؛ فقد يكون الوجه صحيحاً في نفسه، لكنه غير محفوظ عن قارئ معيّن، فلا يجوز نسبته إليه. ومن ثم فإن مصطلح "غير محفوظ" يؤدي وظيفة نقدية دقيقة تتمثل في صيانة الروايات من نسبة ما لم يثبت إلى أئمة القراءات، مع المحافظة على التمييز بين صحة القراءة في ذاتها وصحة إسنادها إلى الإمام الذي تُروى عنه.

كما يدل هذا المصطلح على عناية علماء القراءات بالحفظ والإتقان، وأن شهرة الرواية واستفاضتها بين أهل الأداء كانت من أهم المعايير التي يعتمدون عليها في قبول الروايات أو ردها، وهو ما يؤكد أن نقدهم لم يكن مقصوراً على دراسة الأسانيد، بل شمل أيضاً موازنة الروايات بما استقرّ عليه الأداء المتلقّى جيلاً بعد جيل.

سابعاً: مصطلح "لا يقرأ به":

يُعدُّ مصطلح "لا يقرأ به" من المصطلحات النقدية التي استعملها علماء القراءات للدلالة على منع الأخذ بوجه من الأوجه في الأداء، وإن كان قد يُذكر على سبيل الاحتمال أو التخريج. ويُفهم من هذا المصطلح أن الوجه لم يبلغ مرتبة الاعتماد في التلقّي والإقراء، إما لضعف مستنده، أو لمعارضته وجهاً أقوى منه، أو لعدم

1 ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص 213.

استقامته على الأصول التي قررها أئمة الأداء.

وقد ورد هذا المصطلح عند الإمام ابن الجزري في "النشر" في أربعة مواضع، ومن ذلك قوله: "﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة:173] لحمزة في مذهب من روى المدّ للمبالغة عنه، فإنه يجتمع في ذلك السبب اللفظي والمعنوي، واللفظي أقوى كما بمدّ ﴿بِمَا أُنزِلَ﴾ [البقرة:4] ويلغى المعنوي فلا يقرأ فيه بالتوسط له، كما لا يقرأ ﴿لَا زَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة:2]، و﴿لَا جَزَمَ﴾ [هود:22]، و﴿لَا عِوَجَ﴾ [طه:108] وشبهه؛ إعمالاً للأقوى وإلغاءً للأضعف" (1).

استعمل ابن الجزري مصطلح "لا يُقرأ به" في سياق بيان الأحكام المتعلقة بمراتب المد، مبيّناً أن بعض الأوجه وإن أمكن تصورها من جهة التخريج، فإنها لا يُعمل بها في الأداء؛ لأن قاعدة الترجيح تقتضي إعمال السبب الأقوى وإلغاء السبب الأضعف. ولذلك علّل حكمه بقوله: "إعمالاً للأقوى وإلغاءً للأضعف"، فجعل هذا التعليل أصلاً في منع القراءة بذلك الوجه.

ويكشف هذا النص عن أن قول ابن الجزري "لا يُقرأ به" ليس حكماً على أصل الرواية بالضعف أو البطلان، وإنما هو حكم أدائي، يقصد به أن هذا الوجه لا يدخل في دائرة الاختيار المعتبر عند القراءة؛ لوجود وجه أقوى منه يقتضي إسقاطه في التطبيق العملي. ومن ثم فإن المنع هنا ناشئ عن قواعد الأداء والترجيح، لا عن مجرد ضعف النقل.

كما يدل هذا الاستعمال على دقة ابن الجزري في التفريق بين إمكان الوجه من جهة الصناعة وبين جواز القراءة به؛ فقد يكون الوجه متصوراً من الناحية النظرية، إلا أن قواعد الأداء المقررة تمنع الأخذ به، محافظةً على انسجام الأصول واستقرار منهج الإقراء.

ومن ثم فإن مصطلح "لا يُقرأ به" يمثل مرحلة متقدمة من مصطلحات الرد عند ابن الجزري؛ إذ لا يقتصر على بيان ضعف الوجه، وإنما يتضمن حكماً عملياً بعدم جواز الأخذ به في الأداء، استناداً إلى أصول الترجيح التي اعتمدها أئمة القراءات، وبخاصة قاعدة إعمال الأقوى وإلغاء الأضعف، وهي من القواعد التي تتكرر في منهجه عند المفاضلة بين الأوجه الصحيحة في النقل والأداء.

ثامناً: مصطلح "لا يجوز":

يُعدُّ مصطلح "لا يجوز" من أكثر المصطلحات النقدية استعمالاً عند علماء القراءات، ويقصد به المنع من الأخذ بوجه معين في الأداء؛ لمخالفته أصلاً من أصول العربية، أو الرسم، أو الرواية، أو قواعد الأداء المقررة عند

1 ينظر: ابن الجزري، النشر، 361/1.

أئمة الإقراء. ويتميز هذا المصطلح بأنه يفيد حكمًا قطعياً بعدم صحة الوجه أو عدم جواز العمل به، ولذلك يرد غالباً مقروناً ببيان سبب المنع وتعليله.

وقد استعمله عدد من أئمة القراءات، قال ابن مجاهد في كتابه "السبعة": "قوله: ﴿فَلْيُؤْذِ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتُهُ﴾ [البقرة: 283]، قرأ حمزة وعاصم في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر وحفص عنه ﴿الَّذِي أُؤْتِمِنَ﴾ بهمزة ورفع الألف، ويشير إلى الهمزة بالضّم فقال أبو بكر: وهذه الترجمة لا تجوز لغة أصلاً، وروى خلف وغيره عن سليم من حمزة ﴿الَّذِي أُؤْتِمِنَ﴾ يشم الهمزة أيضاً الضّم، وهذا خطأ لا يجوز إلا تسكين الهمزة، وقرأ الباقون ﴿الَّذِي أُؤْتِمِنَ﴾ ساكنة الهمزة، وهو الصواب الذي لا يجوز غيره، الدال مكسورة وبعدها همزة ساكنة بغير إثم الضّم⁽¹⁾. وقد ورد مصطلح "لا يجوز" في "السبعة" في تسعة مواضع.

يتضح من هذا النص أن ابن مجاهد استعمل مصطلح "لا يجوز" بأكثر من دلالة؛ فمرة أسنده إلى اللغة بقوله: "لا تجوز لغة أصلاً"، ومرة إلى الأداء بقوله: "لا يجوز إلا تسكين الهمزة"، ثم ختم بالحكم على الوجه الصحيح بأنه "لا يجوز غيره". ويكشف ذلك عن أن هذا المصطلح عنده يفيد القطع بالمنع، وأنه يستند في حكمه إلى الأصول اللغوية والرواية الصحيحة معاً، مما يجعله من أقوى مصطلحات الرد في كتاب "السبعة".

وذكر الداني في كتابه "جامع البيان": "قال أبو عمرو: وهذه الرواية تؤذن بالإسكان دون تخيير، وأظن يحيى بن سليمان غلط على ورش في هذا الباب؛ لأن الجرّ والرفع مع ألف الوصل لا يجوز بالإجماع؛ لأنه يلتقي ساكنان: أحدهما: واو الصلة التي بعد ضمة الميم، والثاني: الذي بعد ألف الوصل، وأحسبه روى عنه برفع الميم ولا يجزها فسقطت عليه لا أو على من روى عنه، فإنه لم يكن كذلك، فأراه سمع ذلك من ورش مع ألف القطع، فقلب الترجمة وجعلها مع ألف الوصل، فإذا كان ذلك أيضاً فقد أخطأ عليه في ألف الوصل؛ إذ حكى إسكانها معها، وذلك غير جائز"⁽²⁾. وقد ورد هذا المصطلح في "جامع البيان" في أربعين موضعاً.

يربط الداني عدم الجواز هنا بالإجماع، وهو من أقوى وجوه الاستدلال عنده، فلم يقتصر على التعليل اللغوي المتمثل في التقاء الساكنين، بل أكد أن هذا الوجه مخالف لإجماع أهل العربية والأداء. كما أنه جمع بين مصطلحي "غلط" و"غير جائز"، فبيّن أن منشأ الرواية هو الوهم، وأن نتيجتها مخالفة ما انعقد عليه الإجماع، وهو ما يعكس دقة منهجه في ترتيب الأحكام النقدية.

وذكر الهذلي في كتابه "الكامل": "فأما ما يكتب بالناء والهاء من ذلك تاء التأنيث المتصلة بالأفعال نحو: قامت وقعدت، وهكذا تاء الجميع في: أخوات، وبنات، ومسلمات، وهكذا في التثنية: امرأتان واثنتان؛ لا يجوز في

1 ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص194.

2 ينظر: الداني، جامع البيان، 431/1.

هذه كلها إلا التاء وقفًا ووصلًا، وإن كان في لغة طي يقفون بالهاء؛ لكن التنزيل لم يرد بذلك⁽¹⁾. وقد ورد هذا المصطلح في "الكامل" في أربعة مواضع.

استند الهذلي في حكمه إلى رسم المصحف وإلى ما ورد به التنزيل، مع اعترافه بوجود لغة عربية تجيز الوقف بالهاء؛ إلا أنه منع الأخذ بها؛ لأنها لم تثبت في القرآن. ويبرز من ذلك أن معيار الجواز عند علماء القراءات ليس مجرد صحة الوجه في العربية، وإنما موافقته للرواية والرسم القرآني.

وذكر ابن الباذش في كتابه "الإقناع": "وَعَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ" [الفاتحة:7]، و﴿هُمْ وَفُودُ النَّارِ﴾ [آل عمران:10]، و﴿وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ﴾ [لقمان:22] وشبه ذلك حيث سكنت، لا يجوز في شيء منه الإدغام؛ لما فيه من الإخلال بالغنة، فالحكم أن تظهر الميم عندهما، وتبين بيانًا حسنًا من غير تكلف⁽²⁾. وقد ورد هذا المصطلح في "الإقناع" في عشرين موضعًا.

يتبين من هذا النص أن ابن الباذش جعل معيار الجواز هو سلامة الأداء والمحافظة على صفات الحروف، ولذلك منع الإدغام؛ لأنه يؤدي إلى الإخلال بالغنة، وهي صفة لازمة للميم. ومن ثم فإن قوله: "لا يجوز" هنا مبني على قواعد الأداء والتلقي، لا على مجرد التخريج اللغوي.

وذكر أبو العزّ القلانسي في كتابه "الكنز": "إدغام الباء في الباء إذا كانا في كلمتين، كما في قوله تعالى: ﴿أَلْعَذَابُ بِمَا﴾ [الأنعام:30]، و﴿الرُّعْبُ بِمَا﴾ [آل عمران:151]، فمثل هذا الإدغام لا يجوز عند البصريين؛ لأن الحرف الأول المدغم مسبوق بساكن، لذا حملوه على الإخفاء. وقد أشار الواسطي إلى رأي البصريين بقوله: (وإذا كان قبل الحرف المدغم حرف ساكن صحيح، فقال قوم: إن الإدغام فيه غير ممكن متمسكين بالقاعدة في عدم اجتماع ساكنين، وقالوا: إنه مخفي، والحق أنه مدغم؛ لأنه قد قلب واتصل بما بعده وشدّد، وهذه هي حقيقة الإدغام)⁽³⁾. وقد ورد هذا المصطلح في "الكنز" في ستة مواضع.

ينقل القلانسي الخلاف بين البصريين وغيرهم، ثم يرحّج مذهب الإدغام، مما يدل على أن عبارة "لا يجوز" الواردة في النص ليست حكمًا للقلانسي نفسه، وإنما هي نقل لمذهب البصريين في المسألة. وهذا يبيّن أن استعمال المصطلح قد يأتي أحيانًا في سياق عرض الخلاف، لا في مقام تبني الحكم.

وذكر الجزري في كتابه "النشر": "يتعيّن التّحفظ في الوقف على المشدّد المفتوح بالحركة نحو: ﴿صَوَافَّ﴾، ﴿وَيُحِقُّ الْحَقَّ﴾، ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ﴾، ﴿وَمَنْ صَدَّ﴾، و﴿كَأَنَّ﴾، و﴿عَلَيْهِنَّ﴾، فكثير ممّن لا يعرف يقف بالفتح من أجل

1 ينظر: الهذلي، الكامل، ص135.

2 ينظر: ابن الباذش، الإقناع، ص63.

3 ينظر: القلانسي، الكنز، 65/1.

السّاكنين، وهو خطأ لا يجوز، بل الصّواب الوقف بالسّكون مع التّشديد على الجمع بين السّاكنين؛ إذ الجمع بينهما في الوقف مغتفر مطلقاً⁽¹⁾. وقد ورد مصطلح "لا يجوز" في "النشر" في خمسة وأربعين موضعاً.

يظهر من هذا النص أن ابن الجزري يربط عدم الجواز بمخالفة الأداء الصحيح، ولذلك وصف الوقف بالفتح بأنه "خطأ لا يجوز"، ثم بيّن الصواب وعلّله بقاعدة معروفة عند أهل الأداء، وهي اغتفار اجتماع الساكنين في حال الوقف. ويلاحظ أن ابن الجزري كثيراً ما يقرن مصطلح "لا يجوز" ببيان الوجه الصحيح، مما يجعل حكمه النقدي مصحوباً بالتوجيه والتعليم، لا بمجرد الردّ.

يتبين من مجموع استعمالات الأئمة أن مصطلح "لا يجوز" يُعدّ من أقوى مصطلحات الردّ في كتب القراءات؛ إذ يفيد المنع الصريح من الأخذ بوجه معيّن، سواء كان سبب ذلك مخالفته للرواية، أو للرسم العثماني، أو للعربية، أو لأصول الأداء، أو للإجماع. كما يلاحظ أن الأئمة لم يطلقوا هذا الحكم مجرداً، بل غالباً ما قرنوه بالتعليل، فاستند ابن مجاهد إلى اللغة والرواية، والداني إلى الإجماع والقياس، والهدلي إلى رسم المصحف والتنزيل، وابن الباذش إلى قواعد الأداء، وابن الجزري إلى ما استقرّ عليه عمل أهل الأداء.

ويكشف هذا التنوع في التعليل عن أن مصطلح "لا يجوز" لم يكن مجرد عبارة إنشائية، بل كان حكماً نقدياً مؤسّساً على أصول علمية محكمة، يراد به حماية الأداء القرآني من الأوجه المخالفة، وصيانة الرواية من كل ما يخرج بها عن المنقول المتلقّى عن أئمة القراءات.

المبحث الثاني: أثر المصطلحات النقدية في بناء منهج ردّ القراءات.

لم تكن المصطلحات النقدية التي استعملها أئمة القراءات في ردّ بعض القراءات والروايات مجرد ألفاظ متنوعة أُطلقت على سبيل التنويع في العبارة، وإنما كانت تؤدي وظائف نقدية ومنهجية، تكشف عن مواقف الأئمة من الأوجه والروايات التي لم تثبت عندهم أو رأوا عدم جواز القراءة بها. وقد أسهم تراكم هذه المصطلحات وتنوع استعمالاتها في تكوين منهج نقدي واضح في ردّ القراءات، قائم على النظر في الرواية ومصادرها، وفحص طرق نقلها، ومقارنتها بما استقر عند أئمة الإقراء، والكشف عن وجوه الخلل التي تقتضي ردّها.

وقد أسهمت المصطلحات النقدية في تحديد طبيعة الحكم على القراءة وبيان أساسه؛ إذ لم يكن ردّ القراءة عند المتقدمين قائماً على مجرد الاستحسان أو الرأي الشخصي، وإنما ارتبط بمأخذ علمية متعددة، منها ما يتعلق بالنقل والرواية، ومنها ما يتصل بأداء الرواة وضبطهم، ومنها ما يرجع إلى مخالفة الأصول التي اعتبرها الأئمة في القراءات. ومن ثم جاءت عباراتهم النقدية لتكشف عن سبب الحكم ومحله، وتوضح موقف الإمام من القراءة التي

1 ينظر: ابن الجزري، النشر، 2/127.

تناولها بالنقد.

وتبرز أهمية هذه المصطلحات في أنها أسهمت في التعبير عن صور متعددة من ردّ القراءات؛ فليست جميع الألفاظ النقدية في درجة واحدة من الدلالة على الرد، بل منها ما يدل على الرد صراحة، كقولهم: «لا يُقرأ به»، و«لا تجوز القراءة به»، و«لا يصح»، و«ليس بقراءة»، ومنها ما يكشف عن وجود خلل في الرواية أو الوجه، كألفاظ: «غلط»، و«وهم»، و«منكر»، و«غير محفوظ»، و«شاذ»، و«ضعيف»، وقد يختلف مدى دلالتها على ردّ القراءة باختلاف السياق والقرائن المصاحبة لها. ومن هنا فإن دراسة هذه المصطلحات تكشف عن أن ردّ القراءة لم يكن معبراً عنه بلفظ واحد، وإنما تعددت عباراته بحسب طبيعة المآخذ النقدي ومقصود الإمام.

كما أسهمت هذه المصطلحات في الكشف عن أسباب ردّ القراءات؛ إذ تكشف التطبيقات الواردة في كتب الأئمة أن الحكم بالرد قد يرتبط بخلل في طريق الرواية، أو عدم ثبوت الوجه عن الإمام، أو وقوع الوهم من بعض الرواة، أو مخالفة ما استقر من أوجه الأداء عند أهل الإقراء، أو غير ذلك من المآخذ التي يبينها سياق كل مسألة. ولذلك فإن المصطلح النقدي لا يمكن فهم دلالته على الرد بمعزل عن السبب الذي أطلقه الإمام من أجله، إذ قد يتفق اللفظ في مواضع متعددة، بينما يختلف محل النقد أو سببه.

ومن آثار هذه المصطلحات أيضاً أنها أسهمت في ضبط عملية ردّ القراءات ومنع إطلاق الأحكام النقدية بصورة مجردة؛ فالأئمة لم يكونوا يردون كل وجه مجرد مخالفته لما ألفوه، وإنما كانوا يربطون أحكامهم بمآخذ محددة تظهر من خلال عباراتهم وسياقاتها. وتكشف ألفاظ مثل: «لا يُقرأ به»، و«لا يصح»، و«غلط»، و«وهم»، و«شاذ» عن ممارسة نقدية تتعامل مع الروايات والأوجه بحسب ما ظهر للإمام من حالها، وتحدد موقفه منها بعبارة نقدية تؤدي وظيفة عملية في مجال الإقراء.

كما أسهم استعمال هذه المصطلحات في تمييز محلّ النقد وتحديد الجهة التي يتعلق بها الرد؛ فقد يكون النقد متوجّهاً إلى الرواية وطريق نقلها، أو إلى الراوي وما وقع منه من وهم أو خطأ، أو إلى الوجه المنقول نفسه، أو إلى نسبته إلى الإمام الذي روي عنه. وهذا التمييز مهم في فهم عبارات الأئمة؛ لأن الحكم على الرواية أو الطريق لا يعني بالضرورة أن النقد متوجه إلى أصل القراءة أو إلى النص القرآني، وإنما قد يكون المقصود بيان عدم ثبوت ذلك الوجه من الطريق المعين أو عدم صحة نسبته إلى من روي عنه.

ومن جهة أخرى، أسهمت المصطلحات النقدية في تراكم الخبرة النقدية لدى أئمة القراءات؛ فمع كثرة الروايات والطرق وتعدد المصنفات، تكررت الأحكام النقدية وتنوعت ألفاظها، مما أتاح للأئمة اللاحقين الاستفادة من مصطلحات المتقدمين ومناهجهم في نقد القراءات. وقد ظهر ذلك بصورة أوضح في مؤلفات المتأخرين، حيث اتسعت دائرة استحضار الأحكام النقدية السابقة، وأصبح المصطلح أداة للكشف عن موقف الإمام من بعض الروايات والأوجه، وربطها بأصول النقد التي قررها أهل هذا الفن.

كما يكشف اختلاف الأئمة في استعمال بعض المصطلحات عن أهمية السياق في تحديد دلالة المصطلح النقدي على الرد؛ فلا يصح حمل كل لفظ نقدي على معنى واحد في جميع المواضع، ولا التسوية بين «الشاذ» و«الضعيف» و«الغلط» و«الوهم» و«لا يُقرأ به» دون النظر في سياق كل استعمال. ومن ثم فإن المنهج الصحيح في دراسة هذه المصطلحات يقوم على استقراء شواهدها، وتحليل سياقاتها، ومقارنة استعمالاتها عند الأئمة، ثم تحديد مدى دلالتها على ردّ القراءة في كل موضع.

ويظهر من ذلك أن المصطلحات النقدية أسهمت في بناء منهج منضبط لردّ القراءات، من خلال التعبير عن المآخذ النقدية، وتحديد موقف الإمام من القراءة، وبيان أسباب ردّها، وربط الحكم بالسياق العلمي الذي ورد فيه. كما أن تعدد هذه المصطلحات يعكس ثراء الممارسة النقدية عند أئمة القراءات، ودقتهم في اختيار الألفاظ التي يعبرون بها عن أحكامهم، وعدم تسويتهم بين مختلف صور الخلل في الروايات والأوجه.

فإن أثر المصطلحات النقدية في بناء منهج ردّ القراءات يتجاوز مجرد كونها ألفاظاً للحكم، لتصبح وسيلة للكشف عن الأسس التي قام عليها النقد القرائي، وعن المآخذ التي بنى عليها الأئمة أحكامهم، وعن تنوع صور الرد وطرائق التعبير عنها، ومن خلال استقراء هذه المصطلحات وتحليل دلالاتها ومقارنتها، يتضح جانب مهم من المنهج النقدي الذي اعتمده أئمة القراءات المتقدمون في ردّ ما لم يثبت عندهم من القراءات والروايات، وفي ضبط ما يتصل بها من وجوه النقل والأداء.

المبحث الثالث: الفروق المنهجية بين أشهر علماء القراءات في استعمال مصطلحات الردّ.

تكشف الدراسة المقارنة لمصطلحات الرد عند أئمة القراءات عن تباين واضح في مناهجهم النقدية؛ إذ لم تكن هذه المصطلحات تستعمل بمعنى واحد عند جميع الأئمة، وإنما اختلفت دلالاتها باختلاف منهج كل إمام، وطبيعة كتابه، والغرض من تأليفه. كما يظهر من خلال الاستقراء أن التطور المنهجي في استعمال هذه المصطلحات سار من الأحكام الإجمالية عند المتقدمين إلى التقعيد والتحرير عند المتأخرين.

أولاً: منهج ابن مجاهد (ت324هـ):

يُعَدُّ ابن مجاهد من أوائل علماء القراءات الذين عنوا بنقد الروايات وتمييز صحيحها من سقيمها، وقد انعكس ذلك بوضوح في استعماله لمصطلحات الرد في كتابه "السبعة". ويلاحظ أن منهجه يقوم على الاعتماد على الرواية والنقل أكثر من اعتماده على التقعيد النظري للمصطلحات، فلم يتعرض لتعريفها أو بيان حدودها، وإنما وظفها في أثناء الحكم على الروايات.

وتتميز مصطلحات الرد عنده بأنها أحكام مباشرة على الرواية، فيستعمل ألفاظاً مثل: (غلط، ووهم، وغير محفوظ، ولا يجوز)، للدلالة على الرواية التي لم تثبت عنده أو خالفت ما استقرّ عليه النقل. كما يلاحظ أن إطلاقه

لهذه المصطلحات لا يكون مبنياً على مجرد القياس اللغوي، وإنما على مخالفة الرواية الثابتة أو عدم صحة نسبتها إلى الإمام.

ويغلب على منهجه الاختصار وقلة التعليل؛ فكثيراً ما يقتصر على إطلاق الحكم دون بيان أسبابه، اعتماداً على أن أهل هذا الفن يدركون علل الترجيح. ومن ثم فإن مصطلحات الرد عند ابن مجاهد تمثل مرحلة التأسيس للنقد التطبيقي في علم القراءات؛ إذ كان الهدف منها حماية الرواية من الخطأ أكثر من بناء مصطلح نقدي مستقل.

ثانياً: منهج أبي عمرو الداني (ت444هـ):

يمثل الداني مرحلة متقدمة في النقد القرائي، فقد اتَّسم منهجه بالتحريز والاستقراء الواسع للروايات والطرق، وهو ما انعكس على استعماله لمصطلحات الرد.

فلم يكن يطلق الحكم على الرواية ابتداءً، بل يسبق ذلك باستعراض طرقها، والموازنة بين أسانيدها، والنظر في أقوال الأئمة، ثم يبيِّن سبب ردّها. ولذلك ارتبطت مصطلحات الرد عنده بالنقد العلمي القائم على تتبع الأسانيد، لا بمجرد الحكم المجرد.

كما يلاحظ أن الداني يحرص على تعليل الحكم، فيربط ردّ الرواية بمخالفتها للنقل الصحيح، أو الرسم العثماني، أو ما عليه جمهور أهل الأداء، أو ضعف طريقها، مما جعل استعماله للمصطلحات أكثر دقة من استعمال ابن مجاهد.

ويمثل منهجه انتقالاً بمصطلحات الردّ من مرحلة الأحكام المختصرة إلى مرحلة النقد المعلّل.

ثالثاً: منهج أبي القاسم الهذلي (ت465هـ):

اتَّسم منهج الهذلي في "الكامل" بسعة الجمع والاستيعاب؛ إذ حرص على جمع أكبر قدر من الروايات والطرق، ثم بيان درجتها.

ولذلك جاءت مصطلحات الردّ عنده مرتبطة غالباً بتمييز الروايات الضعيفة أو المنفردة، أكثر من ارتباطها بالتقعيد النظري؛ فكثيراً ما يذكر الرواية، ثم يعقب عليها بوصفها بأنها ضعيفة أو غير معتمدة أو نحو ذلك، معتمداً في ذلك على مقارنة الروايات بعضها ببعض.

ولا يكثر الهذلي من التعليل؛ لأن مقصده الرئيس هو استيعاب المادة القرائية، إلا أن أحكامه تكشف عن عناية واضحة بتحرير الرواية، وردّ ما انفرد به بعض الرواة إذا خالف المشهور.

رابعاً: منهج ابن الباذئ (ت540هـ):

يغلب على ابن الباذش الطابع التعليمي؛ ولذلك ارتبط استعماله لمصطلحات الردّ بتصحيح الأداء أكثر من مجرد الحكم على الروايات.

فهو يكثر من استعمال ألفاظ مثل: (ضعيف، ولا يجوز، والأولى، والأجود)، ويربطها غالباً بأوجه الأداء، فيردّ بعض الأوجه؛ لأنها تؤدي إلى مخالفة ما استقر عليه الإقراء، أو لضعف مستنداتها.

كما يتميز منهجه بكثرة التعليل، وبيان سبب ردّ الوجه، سواء كان ذلك لمخالفته القياس المعتبر عند القراء، أو لضعف النقل، أو لمخالفته الرسم، مما يجعل مصطلحاته مرتبطة بالجانب التطبيقي في تعليم القراءة.

خامساً: منهج أبي محمد الواسطي:

يُنَجِّه الواسطي إلى تحرير الأداء، ولذلك فإن مصطلحات الردّ عنده ترتبط غالباً بالقواعد الصوتية والأدائية. ويظهر في منهجه أنه لا يردّ الوجه لمجرد مخالفته القياس النحوي، وإنما ينظر إلى ما استقر عليه أداء الأئمة، ولذلك يناقش أقوال العلماء، ويرجّح بينها، ويبين وجه الصواب.

كما يلاحظ أنه يستفيد من جهود من سبقه، ولا سيما الداني وابن الباذش، مع إعادة صياغة الأحكام بما يخدم غرض كتابه، وهو ضبط الأداء في القراءات العشر.

سادساً: منهج ابن الجزري (ت 833هـ):

يمثل ابن الجزري المرحلة الأخيرة في تطوّر المصطلح النقدي؛ إذ جمع جهود من سبقه، وأعاد صياغتها في إطار علمي متكامل.

ويمتاز منهجه بأنه يفرق بين مصطلحات الردّ، فلا يجعل الشاذ، والغلط، والوهم، والضعيف، وغير المحفوظ ألفاظاً مترادفة، بل يخص كل مصطلح بدلالة معينة، بحسب سبب الرد ودرجته.

كما يربط الحكم بأركان القراءة الصحيحة، فلا يقتصر على ضعف الرواية، بل ينظر إلى موافقة الرسم والعربية، وإلى عمل أهل الأداء، ولذلك جاءت أحكامه أكثر تحريراً ودقة.

ويكثر ابن الجزري من التعليل، ومناقشة أقوال من سبقه، وبيان سبب اختياره، مما جعل مصطلحاته تمثل مرحلة الاستقرار والنضج في النقد القرائي.

يتبين من خلال المقارنة أن ابن مجاهد يمثّل مرحلة التأسيس؛ إذ غلب على منهجه إطلاق الأحكام المباشرة لحماية الرواية، دون توسع في التعليل أو التعقيد الاصطلاحي. ثم جاء أبو عمرو الداني فوسّع دائرة النقد، وربط مصطلحات الرد بتحليل الأسانيد والطرق، مع بيان أسباب الحكم ومناقشة الروايات.

أما الهذلي فقد اتجه إلى المنهج الموسوعي القائم على استيعاب الروايات، فجاءت مصطلحات الرد عنده

مرتبطة بتميز الروايات المنفردة والضعيفة أكثر من اهتمامها بالتأصيل النظري. وفي المقابل، ركز ابن الباذش على الجانب التعليمي والأدائي، فجعل مصطلحات الرد وسيلة لتوجيه القارئ إلى الوجه المعتمد في الإقراء، بينما عني الواسطي بتحرير الأداء ومناقشة الأوجه من منظور تطبيقي.

وأما ابن الجزري فقد جمع هذه المناهج جميعاً، وأعاد بناء مصطلحات الرد في إطار منهجي دقيق، فميز بين دلالاتها، وربطها بأسبابها العلمية وبأركان القراءة الصحيحة، مما أسهم في استقرار المصطلح النقدي في علم القراءات، وأصبح منهجه المرجع الذي سار عليه أكثر المتأخرين.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد؛ فقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دلالة المصطلحات النقدية على ردّ القراءات عند أئمة القراءات المتقدمين، واستقراء أبرز الألفاظ والعبارات التي استعملوها في نقد القراءات والروايات، وتحليل دلالاتها في سياقها الأصلية، وبيان مدى دلالتها على ردّ القراءة، والكشف عن الفروق المنهجية في توظيفها بين الأئمة، وذلك من خلال دراسة تحليلية مقارنة لنماذج من استعمالاتها في عدد من المصادر الأصيلة في علم القراءات.

فقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج، من أبرزها:

1. أن المصطلحات النقدية الدالة على ردّ القراءات لم تكن مترادفة في استعمال الأئمة، وإنما تفاوتت دلالاتها بحسب السياق، ومحلّ النقد، وسببه، ومقصود الإمام من العبارة.
2. أن من المصطلحات التي تدل صراحةً على ردّ القراءة أو النهي عن أدائها: «لا يُقرأ به»، و«لا تجوز القراءة به»، و«لا يصح»، و«ليس بقراءة»، وهي من أوضح العبارات في الدلالة على موقف الإمام من القراءة.
3. أن ألفاظاً مثل «غلط»، و«وهم»، و«شاذ»، و«منكر»، و«ضعيف»، و«غير محفوظ» تحتاج إلى دراسة سياقية؛ إذ لا يصح افتراض ترادفها أو التسوية بينها في مقدار دلالتها على ردّ القراءة.
4. أن دلالة المصطلح النقدي على ردّ القراءة تتحدد من خلال اجتماع اللفظ والسياق وقرائن الحال، ولا يكفي تفسير المصطلح اعتماداً على معناه اللغوي أو الاصطلاحي في علم آخر.
5. أن أئمة القراءات كانوا يراعون في أحكامهم النقدية جهات متعددة، من أهمها ثبوت الرواية، وصحة طريق النقل، وضبط الراوي وأدائه، وما استقر عند أهل الإقراء من أوجه الرواية والأداء.
6. أن بعض عبارات الرد تتجه إلى الرواية أو طريقها أو نسبتها إلى الإمام، وليس بالضرورة إلى الوجه القرائي من حيث هو، مما يؤكد ضرورة التفريق بين ردّ الطريق وردّ الوجه.

7. أن ابن مجاهد يمثل مرحلة مهمة في ظهور العبارات النقدية في مصنفات القراءات، وتظهر في السبعة عبارات متعددة في نقد بعض الروايات والأوجه وبيان ما لم يثبت منها.
 8. أن أبا عمرو الداني يمثل مرحلة متقدمة في تحرير الرواية ونقد طرقها، وتكشف مصنفاته عن تنوع العبارات التي استعملها في بيان الخلل في بعض الروايات والأوجه.
 9. أن ابن الجزري أفاد من التراكم النقدي الذي سبقه، وظهرت في مصنفاته عناية واسعة بجمع الروايات والطرق، ونقد ما لا يثبت منها، والاستفادة من عبارات الأئمة المتقدمين في الحكم على الأوجه والروايات.
 10. أن المصطلحات النقدية أدت وظيفة عملية في مجال الإقراء؛ إذ أسهمت بعض عبارات الرد الصريحة في توجيه المقرئين إلى ترك أوجه وروايات لم يثبت أداؤها عند الأئمة.
 11. أن المنهج النقدي عند أئمة القراءات المتقدمين اتسم بالدقة في التعامل مع الروايات، ولم يكن ردّ القراءة قائمًا على مجرد الاستحسان الشخصي، وإنما ارتبط بأصول ومآخذ علمية ظهرت من خلال تطبيقاتهم النقدية.
- في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، توصي الباحثة بما يأتي:
1. العناية بدراسة المصطلحات النقدية المتعلقة برّد القراءات دراسة مستقلة، مع استقراء استعمالاتها في المصادر الأصلية.
 2. إعداد معجم متخصص للمصطلحات النقدية في علم القراءات، يقتصر فيه على بيان دلالات المصطلحات وسياقاتها وشواهداها، مع بيان مدى دلالتها على ردّ القراءة.
 3. توجيه الباحثين إلى دراسة المصطلحات النقدية عند كل إمام من أئمة القراءات دراسة مستقلة؛ للكشف عن الخصائص الاصطلاحية والمنهجية في استعمالها.
 4. إجراء دراسات مقارنة بين المصطلحات النقدية عند أئمة القراءات المتقدمين والمتأخرين، للكشف عن مظاهر الاستمرار والتغير في دلالاتها.
 5. العناية بدراسة الفروق بين المصطلحات النقدية المتقاربة، مثل: «الغلط»، و«الوهم»، و«الشذوذ»، و«الضعف»، و«الإنكار»، و«لا يُقرأ به»، وبيان مدى دلالة كل منها على ردّ القراءة.
 6. إجراء دراسات تطبيقية تتناول أسباب ردّ القراءات عند أئمة القراءات، وربط كل مصطلح نقدي بالمأخذ الذي بني عليه الحكم.

7. الإفادة من التقنيات الرقمية في إنشاء قواعد بيانات تجمع المصطلحات النقدية ومواضع ورودها في كتب القراءات، بما يسهل استقراء استعمالاتها ومقارنتها.
8. العناية بتحقيق كتب القراءات المخطوطة وإبراز ما تشتمل عليه من عبارات نقدية؛ لما يمكن أن تضيفه من مادة علمية إلى دراسة تاريخ المصطلح النقدي.
9. دراسة العلاقة بين المصطلحات النقدية في القراءات والمصطلحات النقدية في علم الحديث، مع مراعاة خصوصية علم القراءات وعدم إسقاط اصطلاحات أحد العلمين على الآخر دون دراسة سياقية.
10. استكمال دراسة المصطلحات التي لم يتسع لها هذا البحث، ولا سيما المصطلحات التي تتصل بنقد الأداء والرواية ونسبة القراءة إلى الأئمة، وربطها بالممارسات التطبيقية في كتب الإقراء.

REFERENCES (المصادر والمراجع)

- [1] Abū al-‘Izz al-Qalānisī, Yūsuf ibn ‘Alī, *al-Kanz fī al-qirā’āt al-‘ashr*, taḥqīq: Khālīd Ḥasan Abū al-Jūd, (al-Qāhirah: Maktabat al-Thaqāfah al-dīnīyah, 1st ed).
- [2] Abū ‘Amr al-Dānī, ‘Uthmān ibn Sa‘īd, *al-Taysīr fī al-qirā’āt al-sab‘*, taḥqīq: Ūtū tryzl, (Bayrūt: Dār al-Kitāb al-‘Arabī, 2nd ed, 1404 AH).
- [3] Abū ‘Amr al-Dānī, ‘Uthmān ibn Sa‘īd, *Jāmi‘ al-Bayān fī al-qirā’āt al-sab‘*, taḥqīq: majmū‘ah min al-bāḥithīn, (al-Shāriqah: Jāmi‘at al-Shāriqah, 1st ed).
- [4] Abū Shāmāh al-Maqdisī, *Ibrāz al-ma‘ānī min Ḥirz al-amānī*, taḥqīq: Ibrāhīm ‘Aṭwah ‘Awaḍ, (Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, 1st ed, 2004).
- [5] al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad, *Tahdhīb al-lughah*, taḥqīq: Muḥammad ‘Awaḍ Mur‘ib, (Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, 1st ed, 2001).
- [6] albnnā al-Dimyāṭī, Aḥmad ibn Muḥammad, *Iḥāf Fuḍalā’ al-bashar fī al-qirā’āt al-arba‘ah ‘ashar*, taḥqīq: Anas Muhrah, (Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, 3rd ed, 2006).
- [7] al-Farāhīdī, al-Khalīl ibn Aḥmad, *Kitāb al-‘Ayn*, taḥqīq: Mahdī al-Makhzūmī, wa-Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī, (Bayrūt: Dār wa-Maktabat al-Hilāl, n.d).
- [8] al-Hudhalī, Yūsuf ibn ‘Alī, *al-kāmil fī al-qirā’āt al-khamsīn*, taḥqīq: Jamāl ibn al-Sayyid ibn Rifā‘ah al-Shāyib, (al-Qāhirah: Mu’assasat Samā lil-Tawzī‘ wa-al-Nashr, 1st ed, 2007).
- [9] al-Qādī, ‘Abd al-Fattāḥ, *al-Budūr al-Zāhirah fī al-qirā’āt al-‘ashr al-mutawātirah*, (al-Qāhirah: Dār al-Salām, n.d).
- [10] al-Qaṣṭallānī, Aḥmad ibn Muḥammad, *Laṭā’if al-Ishārāt li-Funūn al-qirā’āt*, taḥqīq: Markaz al-Dirāsāt al-Qur’ānīyah, (al-Madīnah al-Munawwarah: Majma‘ al-Malik Fahd li-Ṭibā‘at al-Muṣḥaf al-Sharīf, 1st ed).
- [11] al-Qaysī, Makkī ibn Abī Ṭālib, *al-Ibānah ‘an ma‘ānī al-qirā’āt*, taḥqīq: ‘Abd al-Fattāḥ Ismā‘īl Shalabī, (al-Qāhirah: Dār Nahḍat Miṣr, n.d).
- [12] al-Qaysī, Makkī ibn Abī Ṭālib, *al-kashf ‘an Wujūh al-qirā’āt al-sab‘ wa-‘ilalihā whjjhā*, taḥqīq: Muḥyī al-Dīn Ramaḍān, (Bayrūt: Mu’assasat al-Risālah, 5th ed, 1997).
- [13] al-Ṣafāqīsī, ‘Alī ibn Muḥammad, *Ghayth al-naf‘ fī al-qirā’āt al-sab‘*, taḥqīq: Aḥmad Maḥmūd ‘Abd al-Samī‘ al-Shāfi‘ī, (Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, 1st ed, 1425).

- [14] al-Shātibī, al-Qāsim ibn Firruḥ, *Ḥirz al-amānī wa-wajh al-tahānī fī al-qirā'āt al-sab'*, taḥqīq: Muḥammad Tamīm al-Zu'bī, (Maktabat Dār al-Hudā wa-Dār al-Ghawthānī lil-Dirāsāt al-Qur'ānīyah, 4th ed, 1426).
- [15] al-Zubaydī, Muḥammad Murtaḍā al-Ḥusaynī, *Tāj al-'arūs min Jawāhir al-Qāmūs*, taḥqīq: majmū'ah min al-muḥaqqiqīn, (al-Kuwayt: Wizārat al-I'lām, 1385– 1422).
- [16] Ibn al-bādhsh, Aḥmad ibn 'Alī al-Anṣārī, *al-Iqnā' fī al-qirā'āt al-sab'*, (al-Qāhirah: Dār al-ṣaḥābah, 1st ed, 1402 AH).
- [17] Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad, *al-Nashr fī al-qirā'āt al-'ashr*, taḥqīq: 'Alī Muḥammad al-Ḍabbā', (al-Qāhirah: al-Maṭba'ah al-Tijārīyah al-Kubrā, n.d).
- [18] Ibn Durayd, Muḥammad ibn al-Ḥasan, *Jamharat al-lughah*, taḥqīq: Ramzī Munīr Ba'labakkī, (Bayrūt: Dār al-'Ilm lil-Malāyīn, 1st ed, 1987).
- [19] Ibn manzūr, Muḥammad ibn Mukarram, *Lisān al-'Arab*, (Bayrūt: Dār Ṣādir, 3rd ed, 1414 AH).
- [20] Ibn Mujāhid, Aḥmad ibn Mūsá, *al-sab'ah fī al-qirā'āt*, taḥqīq: Shawqī Ḍayf, (al-Qāhirah: Dār al-Ma'ārif, 2nd ed, 1400 AH).
- [21] Ibn sydh, Abū al-Ḥasan 'Alī ibn Ismā'īl, *al-Muḥkam wa-al-Muḥīṭ al-A'zam*, taḥqīq: 'Abd al-Ḥamīd Hindāwī, (Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1st ed, 1421 AH).
- [22] Jalāl, Yaḥyá Aḥmad Salmān, *Qawā'id al-tarjīḥ wa-al-ikhtiyār fī al-qirā'āt 'inda al-Imām Makkī ibn Abī Ṭālib al-Qaysī*, (Risālat 'ilmīyah, al-Jāmi'ah al-Urdunīyah, 2006).
- [23] Sawwās, 'Abd Allāh, «*muṣṭalaḥ al-iḥtijāj wa-ṣilatuhu bi-al-Ikhtiyār wa-al-tarjīḥ fī 'ilm al-qirā'āt*», Majallat al-Jāmi'ah al-Dawlīyah lil-Dirāsāt al-Islāmīyah, Volume: 8, 2022..

TRANSLITERATION

a. Consonant

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
ء	‘	فَأَرْ	fārun
أ	(a,i,u)	أَحْكَام	aḥkām
ب	b	بَابُ	bābun
ت	t	تَمْرٌ	tamr
ث	th	ثَلَاثُ	thalātha
ج	j	جَبَلٌ	Jabal
ح	ḥ	حَدِيثٌ	ḥadīth
خ	kh	خَالِدٌ	khālīd
د	d	دِينٌ	dīn
ذ	dh	مَذْهَبٌ	madhhab
ر	r	رَاهِبٌ	rāhib
ز	z	زَكِيٌّ	zakī
س	s	سَلَامٌ	salām
ش	sh	شَرَبٌ	sharaba
ص	ṣ	صَدْرٌ	ṣodrun
ض	ḍ	ضَارٌ	ḍār
ط	ṭ	طَهْرٌ	ṭahura
ظ	ẓ	ظَهْرٌ	ẓohr
ع	‘	عَبْدٌ	‘abdun
غ	gh	غَيْبٌ	ghayb
ف	f	فَاتِحَةٌ	Fātihah
ق	q	قَبَسٌ	qabas
ك	k	كِتَابٌ	kitāb

ل	l	لَيْلٌ	layl
م	m	مُنِيرٌ	munīr
ن	n	نِقَابٌ	niqāb
و	w	وَعَدٌ	wa ^ʿ ada
هـ	h	هَدَفٌ	hadaf
ي	y	يُوسُفُ	Yūsuf

b. Short Vowel

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
اَ	a	كَتَبَ	kataba
اِ	i	عَلِمَ	ʿalima
اُ	u	غُلِبَ	ghuliba

c. Long Vowel

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
اَ ، اِ ، اِى	ā	عَالَمٌ ، فَتَى	ʿālam , fatā
اِي	ī	عَلِيمٌ ، دَاعِي	ʿalīm , dāʿī
اُو	ū	عُلُومٌ ، اُدْعُو	ʿulūm , ʿudʿū

d. Diphthong

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
أَوْ	aw	أَوْلَادٌ	aulād
أَيَّ	ay	أَيَّامٌ	ayyam
إِيَّ	iy	إِيَّانَكَ	iyyāka